

التنافس الاستعماري على المغرب العربي

من خلال مؤتمري برلين الأول والثاني 1878\1884م

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ
تخصص: المغرب العربي المعاصر

إشراف الأستاذ(ة):

أ.د/ لزهر بديدة

إعداد الطالب(ة):

زينب قنفود

نوقشت المذكرة علنا يوم: 08 /06/ 2023

أمام اللجنة المكونة من الاساتذة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	اللجنة
رئيسا	جامعة الشهيد حمة لخضر	/	أحمد بالعجال
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمة لخضر	/	لزهر بديدة
ممتحنا	جامعة الشهيد حمة لخضر	/	معاذ عمراني

السنة الجامعية : 2022\2023

التنافس الاستعماري على المغرب العربي

من خلال مؤتمري برلين الأول والثاني 1878\1884م

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ
تخصص: المغرب العربي المعاصر

إشراف الاستاذة(ة):

أ.د/ لزهرة بديدة

إعداد الطالب (ة):

زينب قنفود

نوقشت المذكرة علنا يوم: 08 /06/ 2023

أمام اللجنة المكونة من الاساتذة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	اللجنة
رئيسا	جامعة الشهيد حمة لخضر		أحمد بالعجال
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمة لخضر		لزهرة بديدة
ممتحنا	جامعة الشهيد حمة لخضر		معاذ عمراني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ
رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ
فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ

سورة النمل الآية : 19

إهداء

أهدي ثمرة مجهوداتي إلى كل
من ساعدني ولو بحرف في
إنجاز عملي هذا.

الشكر والتقدير

يقول الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم "
ويقول عليه الصلاة والسلام " من لم يشكر الناس لم يشكر
الله "

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزينة عرشه ومداد

كلماته.....يقال الشكر

قيد النعم وليس أحق بالشكر من الله تعالى الذي بلطفه

وبحوله ما كان لنا أن

نكتب حرفاً أو نخط كلمة.

نقول:

أرفع أسمى آيات الشكر والامتنان إلى من يعود له الفضل في

إنجاز هذا البحث

إلى الأستاذ الفاضل: بديدة لزهري.

ونشكر بعض أساتذة قسم التاريخ الذين أفادوني بمعلوماتهم

القيّمة.

كما لا ننسى بالشكر الأستاذ: زقب عثمان لما له من فضل

من قريب أو من بعيد.

ونشكر كل من قدم لنا يد العون وكانت له بصمة على ثمره

عملنا سواء من قريب أو من بعيد.

قائمة الاختصارات والرموز

المختصرات	الكلمة
تح	تحقيق
تر	ترجمة
ج	الجزء
ح	الحلقة
د.ب.ن	دون بلد النشر
د.د.ن	دون دار النشر
د.س.ن	دون سنة النشر
د.ط	دون طبعة
ط	الطبعة
ع	العدد
مج	المجلد

المقدمة

مقدمة:

عرف العالم خلال القرن التاسع عشرة ميلادي، سلسلة من التطورات والأحداث التي كان لها أثر في تغيير مجريات الأحداث وتغيرات في موازين القوى والعلاقات الدولية حيث اضمحلت إمبراطوريات وظهرت قوى جديدة وعلاقات دولية بأسس جديدة.

لقد كان لسلسلة التطورات التي شهدتها أوروبا خلال القرن الخامس عشر بالغ الأثر في هذه التغيرات الجذرية بدأ بالنهضة الأوروبية وحركة الإصلاح الديني، إلى الكشوفات الجغرافية والثورة الصناعية حيث بدأت رحلة البحث عن المواد الأولية فتوجهت كل الأنظار نحو القارة الإفريقية، كل هذه التغيرات التي لعبت دورا في اشتداد التنافس على مناطق النفوذ فتوجهت الأنظار الى دول المغرب العربي، وفي هذه المرحلة بدأت بعض الدول تستعيد أنفاسها وتجمع قواها لتدخل معترك التنافس على المستعمرات خاصة بعد تحقيق وحدتها، مثل ألمانيا وإيطاليا.

فألمانيا وبعد تحقيق وحدتها سنة 1871م دخلت معترك التنافس الاستعماري، كما لا ننسى الدور الذي لعبته النزعة القومية فالنازية في ألمانيا و الفاشية في إيطاليا و التي كان لها دور في تغيير سياسات دولهم ونتيجة الاضطرابات الداخلية التي شهدتها القارة الأوروبية أصبحت تبحث عن متنفس لها و وجدت مبتغاها في القارة الأفريقية.

ولتنظيم عملية التوسع الاستعماري جاءت سلسلة من المؤتمرات من أجل ذلك والتي كان من بينها مؤتمري برلين الاول 1878م ومؤتمر برلين الثاني 1884-1885م، فعقب تحقيق ألمانيا لوحدها دخلت معترك الصراع على مناطق النفوذ، وقد تم استغلال مجموعة من الأوضاع والظروف داخل القارة الأوروبية لتحمل راية السلم، حيث أستغل المستشار الألماني "بسمارك" اشتداد التنافس بين القوى الأوروبية والنزاعات الداخلية والتي كانت بمثابة الشرارة الاولى للتكالب الاستعماري وهي أزمة البلقان للدعوة الى عقد مؤتمر برلين الاول 1878م الذي كان لها عدة تأثيرات على القارة الأوروبية والدولة العثمانية والعالم أجمع.

ليأتي وفي مرحلة ثانية مؤتمر برلين الثاني (1884-1885م) والذي يعد نقطة مهمة في الصراع الاستعماري على القارة الإفريقية عامة والمغرب العربي بالخصوص فقد وضع أسس تقسيم القارة، كما يعد اعتراف دولي أعطى الصبغة الشرعية للحركة الاستعمارية، حيث تم عقد المؤتمر في مدينة برلين الألمانية دون حضور ممثلي القارة الإفريقية، فقد كانت النية مبيتة حول مواقف القوى الاستعمارية.

-أسباب اختيار الموضوع: ومما سبق ذكره, ونظرا لرغبتى الشخصية في تناول القضايا السياسية

والصراعات الدولية وانعكاساتها على بلداننا المغربية, أردنا أن يكون مبحث دراستنا حول "التنافس الاستعماري على المغرب العربي من خلال مؤتمري برلين الأول والثاني 1878\1884م".

يعود سبب اختيار الموضوع لعدة اعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي:

الميل الشخصي والرغبة الذاتية: في دراسة تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر عامة وتاريخ المغرب العربي خاصة لما له من تأثيرات إلى يومنا الحالي.

إلى جانب الدافع الموضوعي: الذي يتمثل في أن الموضوع في حد ذاته يمثل سلسلة من حلقات التاريخ الحديث والمعاصر زد على ذلك تشابه الأحداث الواقعة في هذه الأيام.

- كما أن مؤتمري برلين الأول والثاني كانا نقطة تحول بالنسبة للقوى الأوربية وبالنسبة لإفريقيا، فأردت الخوض في غماره.

بالإضافة إلى ما تم ذكره فالموضوع قلما يكون الخوض فيه خاصة فيما يتعلق بالشق الأول من البحث فأردت إثراء الموضوع وأن يعتبر إضافة علمية في تاريخ المغرب المعاصر.

-الإطار المكاني والزمني:

ينحصر موضوع الدراسة من الناحية المكانية على قارة إفريقيا عامة حيث شهدت قيام أكبر هيمنة أوروبية أما زمنيا فقد انحصرت الدراسة ما بين 1878م و1884م, إلا أن الدراسة اقتضت العودة بالزمن إلى القرن 15م أما نهاية البحث فتمتد إلى غاية نهاية القرن 19م والذي انتهى بانقسام القارة.

-الإشكالية والتساؤلات:

وعليه فإن دراسة هذا الموضوع يقف على إشكالية تتمثل في:

ما هو دور مؤتمري برلين الأول والثاني في تجسيد الاستعمار على المغرب العربي؟ وما هي انعكاساتها على التنافس الاستعماري والقوى المتصارعة حول المغرب العربي؟

والتي تندرج ضمنها العديد من التساؤلات أهمها:

- ❖ كيف كانت الظروف والأوضاع العامة خلال القرن التاسع عشر؟
- ❖ ماهي انعكاسات مؤتمر برلين الأول 1878م؟
- ❖ ماذا نتج عن مؤتمر برلين الثاني؟ وماهي أهم قراراته؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا تقسيم الموضوع إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة وهي كالآتي:

مقدمة: وفيها عرض للموضوع وشرح لخطة البحث وفق ما يلي:

الفصل الأول: وتم فيه دراسة الأوضاع العامة خلال القرن 19م ,قسمناه إلى ثلاث مباحث. تناولنا في المبحث الأول تعريفا للاستعمار وعرجنا فيه على دوافع الحركة الاستعمارية،

أما المبحث الثاني فدرسنا فيه أوضاع أوروبا , ليكون المبحث الثالث حول أوضاع القارة الإفريقية.

الفصل الثاني: درسنا فيه مؤتمر برلين الأول وانعكاساته, وقد قسم إلى ثلاث مباحث, المبحث الأول فيه دراسة ظروف وأسباب المؤتمر أما المبحث الثاني فقد كان حول مجريات الأحداث والمقررات, أما المبحث الثالث تناولنا فيه نتائج مؤتمر برلين الأول وتغير السياسة الأوربية الاستعمارية.

الفصل الثالث: تمت فيه دراسة مؤتمر برلين الثاني 1884\1885م وقسم إلى ثلاث مباحث الأول درسنا فيه ظروف وأسباب عقد المؤتمر أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه مجريات الأحداث ليكون المبحث الثالث حول نتائج وانعكاسات المؤتمر.

خاتمة: تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا البحث.

-المنهج المتبع:

فرضت علينا طبيعة الموضوع أن نتبع جملة من المناهج التاريخية التي من بينها المنهج الوصفي السردى الذي وظفناه في عرض مختلف الأحداث والظواهر التي تضمنتها فصول الدراسة انطلاقا من الحركة الاستعمارية ودوافعها، فمؤتمر برلين الأول وصولا الى مؤتمر برلين الثاني والوقوف على أهم نتائجه ,وتخلل المنهج التحليلي الاستقرائي من خلال

نقد وتفسير بعض النقاط، ومثلها عند الوقوف على التغييرات التي طرأت على السياسات الاستعمارية الأوربية كما حتمت علينا الدراسة استخدام المنهج المقارن الذي سوف نلمسه في متن الموضوع.

أهم المصادر و المراجع :

والدراسات ساهمت الكتب التي تناولت الحديث حول تاريخ إفريقيا وأوروبا والحركة الاستعمارية بشكل كبير، سواء كانت باللغة العربية أو باللغة الأجنبية في وضع خطة لموضوعي هذا ، وأهم هذه المصادر و المراجع والدراسات: المسألة الشرقية لمصطفى كامل.

The eastern question by the duke of Argyll.

غير أن هذه المصادر... في مجملها لم تغطي كل التفاصيل المتعلقة بالدواعي الحقيقية لعقد المؤتمرين ولا حتى مجرياتها وانعكاساتها فمثلا مصطفى كامل في كتابه المسألة الشرقية تطرق للموضوع من الناحية الشخصية ولم يعطي أي أهمية لوجود الاطراف العربية , أما المصدر الثاني the eastern question by the duke of Argyll أهتم بالجانب الاوربي والمصالح الاستعمارية

-أهمية البحث: تتمثل أهميته في الوقوف على أهم نتائج التي تمخضت عن مؤتمر برلين الاول والثاني وانعكاساتها على دول المغرب العربي.

-صعوبات البحث:

قبل أن يخرج البحث بالصورة التي هو عليها اعترضتنا مجموعة من الصعوبات منها:

قلة المصادر والمراجع التي تتحدث عن الموضوع بشكل مباشر مما حتم علينا التمحيص والتدقيق، وتشابه المادة العلمية بين جل المراجع ، ومن بث الصعوبات التي واجهتنا عائق اللغة حيث ظهر لنا أن جل المراجع الأجنبية التي تناولت الموضوع باللغة الانجليزية والألبانية، هذا بالإضافة إلى عدم تمكننا من الحصول على المادة الأرشيفية كالوثائق المتعلقة بجلسات المؤتمر وحيثياتها.

بالإضافة إلى ضيق الوقت لأن البحث عن المادة العلمية يحتاج إلى فترة زمنية ودراستها وترجمتها يحتاج الى فترة زمنية معتبرة، وضيق الوقت حال دون استخدام جل المصادر المتحصل عليها.

ونتمنى أن تكون مبادرتنا العلمية هذه لبنة لدراسات مستقبلية ومنطلق لأبحاث معمقة ودقيقة حول الموضوع.

الفصل الأول

الأوضاع والظروف العامة خلال القرن 19م.

المبحث الأول: الحركة الاستعمارية ودوافعها.

المبحث الثاني: الأوضاع الأوربية خلال القرن التاسع عشر.

المبحث الثالث: الأوضاع في إفريقيا.

المبحث الأول: الحركة الاستعمارية ودوافعها:

1- تعريف الاستعمار:

أ- لغة: مشتق من الفعل عمّر، فابن منظور¹ قد ذكر في معجم لسان العرب قوله: عمر الله بك منزلك، يعمره عمارة وأعمره، أي جعله يعمره.

ورد في الآية 61 من سورة هود قوله تعالى: "هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا"² وهو الكلام الذي فسره ابن كثير حيث قال في ذلك، واستعمركم فيها "أي جعلكم عمارة وعمرونها وتستغلونها" وهو نفس التعريف اللغوي الذي يؤكدّه مصطفى علي هويدي في مقال له حول الاستعمار الأوروبي³. فمن حيث البناء اللغوي وفي اللغة العربية، فمصطلح الاستعمار يعد شيئاً إيجابياً فهو يمثل العمارة والبناء، كما يمثل أيضاً السكن والاستثمار أما في اللغات الأوروبية اللاتينية فالمصطلح مشتق من فعل كوليري، (Colere) الذي يقابله في اللغة العربية الفعل زرع، أو تعمير مكان، ومنه المزارع أي كولونوس (Colonus) الروماني، أما كولونيا (Colonia) فهي الأرض المزروعة، أو الضيعة أو الأرض التي قدمت للجندى الروماني من أجل فلاحتها وتعميرها مقابل خدماته العسكرية السابقة، أو مساحة من العقار قدمت لمواطنين رومان لا أرض لهم، نفس المصطلح أي كولونيا: يقصد بن المدينة الجديدة والتي تكون مركز حضري وتجاري لنفس الإقليم، وكذا نفس المعنى والاسم للمجموعة البشرية التي تقيم في نفس المركز، ومن ذلك كله فكلمة الاستعمار أو (Colonisation) يقصد بها في التعريف اللغوي رد الاعتبار لإقليم معين من أجل فلاحته وتعميره على أساس أنه خال من السكان أو أعتبر كذلك مع استيطان مجموعة بشرية فيه.⁴

1- ابن منظور: لسان العرب، المجلد الأول (دار صادر، بيروت، د.س)، ص4.

2- الآية 61، من سورة هود.

3- مصطفى علي هويدي: "نظرة إلى الاستعمار الأوروبي الحديث"، مجلة كليات التربية، 12 جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2008، ص 26.

4- Guy Pervillé, « Qu'est ce que la colonisation », Revue d'histoire moderne et contemporaine, Tome XXII, (juillet-septembre 1975), p.338.

أما المؤرخ الأمريكي فيليب كورتن (Curtin Philip) المتخصص في تاريخ إفريقيا فقد عرف الإستعمار على أنه " خضوع لسيطرة شعب من ثقافة أخرى".

هذا التعريف قال عنه المؤرخ الألماني جورج أوسترهامل (Jürgen Osterhammel) أنه شكل يبرز عنصرين أساسيين و هما "السيطرة" و "الإنتماء إلى ثقافة أخرى", وهما أمران غامضان في نظر أوسترهامل لذلك أشار إلى وجوب توضيح هذا التعريف من الناحية التاريخية, فالذين تعرضوا للسيطرة الأجنبية ومن شعب يختلف في ثقافته عن المسيطر عليه لم يعتبروا ذلك الفعل عملا غير شرعي دائما, ويستدل في ذلك بتاريخ مصر العثمانية ما بين 1517-1798م حيث تحكّم فيها العنصر التركي, الشيء الذي لم يمنع السكان الناطقين بالعربية ليعترفوا بذلك, ثم فسرتلك الحالة من خلال التصور الإسلامي للحكم الذي يركز على الوحدة الدينية التي بدورها تلغي الفروق اللغوية.¹

ب- إصطلاحا:

الاستعمار في الاصطلاح هو ظاهرة سياسية و اقتصادية وعسكرية وأما سياسيا هو استعمار بلد من البلدان لاستغلال ما فيه من ثروات, فالاستعمار في معظم اللغات الغربية يعني استغلال الأرض ليس لغاية وفائدة أهلها ولكن لفائدة الطارئین عليها لإستنزاف ما فيها من كنوز وخيرات وإقامة القواعد العسكرية.²

الاستعمار هو قيام دولة يفرض سيطرتها الكاملة خارج حدودها على دولة أخرى دون موافقة أهلها, وتقوم هذه السيطرة على استغلال المنطقة وشعبها, بحيث يفقد الإقليم سيادته.³

نستطيع أيضا القول أن الاستعمار هو امتداد سيطرة ونفوذ لدولة على دولة أخرى, هذا وقد ادعت الدول الاستعمارية في تبرير غزوها لتلك المناطق بوجود شرعية في الأمر.⁴

في سياق ذلك ولتلميع صورة المستعمر وكسبه نوعا من الشرعية تم استعمال شعارات براقية, بالإضافة إلى خلق منظمات دولية لتطبيق تلك الشعارات, وقد صاحب ذلك مخططات تهدف إلى تحويل الشعب عن دينه ومفاهيمه وأخلاقه وسلوكه الفردي والاجتماعي.⁵

1- Jürgen Osterhammel, « Colonialisme » et « Empires coloniaux », Labyrinthe [En ligne],

35 | 2010 (2), mis en ligne le 27 juillet 2012, consulté le 30 avril 2019.

2- عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال, دزائر إنفو, الجزائر, 2013, ص 41.

3- Albert MEMMY, **portrait du colonisé**, éd- Payot, Paris, 1973, p 14

4- حسن سيد سليمان: ظاهرة الاستعمار في إفريقيا والعالم العربي. مجلة دراسات إفريقية, المركز الإسلامي الخرطوم, ع 2 أبريل 1986, ص 55.

5- محمد أمين الإسماعيلي: جوانب من الغزو الفكري المعاصر, مطبعة فضالة, المغرب, (د ت ن), ص 11.

الاستعمار هو امتداد للحروب الصليبية التي كانت في ظاهرها دينية وفي باطنها حروب استعمارية فقد كان احتلال بلاد العرب والشام حلما ظل يراود الغربيين منذ هزيمة الصليبيين فاتجهوا لدراسة هذه البلاد في كل شؤونها من عقيدة وعادات وتقاليده وأخلاق وثروات ليتعرفوا على مواطن القوة فيضعفونها ومواطن الضعف فيزيديونها ضعفا.¹

يمكن تقسيم الإستعمار إلى نوعين :

الاستعمار التقليدي هو استعمار أوروبي قاده اسبانيا والبرتغال خلال نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، وقد جاء نتيجة الكشوفات الجغرافية وملاحقه مسلمي الأندلس وقد برز أكثر في أمريكا الجنوبية وسواحل المغرب العربي و رأس الرجاء الصالح وخليج عدن وجزر الهند الشرقية... أما الإستعمار الأوروبي الحديث فقد مثلته القوى الأوروبية الكبرى مثل فرنسا و بريطانيا و هولندا و بلجيكا و ألمانيا، و إيطاليا. وقد ظهر ما بين القرنين 19 و 20 و شمل أكثر إفريقيا و آسيا.

وعند الوقوف على تاريخ الاستعمار الحديث، نجد أنه مقسم إلى مرحلتين أساسيتين تغطي الأولى القرنين السادس والسابع عشر، واتجهت أساسا إلى العروض المعتدلة والبلاد الجديدة ولهذا اتسمت بالاستعمار الاستيطاني²، أما المرحلة الثانية فقد غطت القرن التاسع عشر وقد انصرفت في جوهرها إلى العروض المدارية والبلاد القديمة، قد سادها الاستعمار الاستغلالي³ الذي غذته عمليات السلب والنهب والاعتصاب.

اتخذ الاستعمار مفاهيم وأشكالا جديدة : كالانتداب، الحماية، الوصاية، الاستشراق.....

1- محمود حمدي زقزوق: الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، دار المعارف، القاهرة، 1998 م، ص 50.

2- الاستعمار الاستيطاني: ينبغي أن نميز بين ظاهرتين بارزتين في القرن 19 م الأولى هي التعمير أي خروج أوروبا إلى القارات (والأقطار الجديدة بقصد السكنى والإقامة الدائمة فيها استبدالاً لوطن بوطن آخر، في إطار ما يسمى بالاستعمار الاستيطاني، والثانية هي الاستعمار بمعنى الغزو والتملك السياسي بقصد استغلالها لا التوطن الدائم فيها.. للتدقيق في موضوع الاستعمار الاستيطاني راجع جمال حمدان: إستراتيجية الاستعمار والتحرر، دار الشروق، بيروت، ط1، 1983، ص ص 108-109.

3- الاستعمار الاستغلالي: في ضوء هذا التحديد والتوجيه أصبح حجر المغناطيس في العصر الصناعي هي الموارد الخام الثمينة منها والرخيصة، زراعية ومعدينية وغازية أو حيوانية وحتى البشرية، على اعتبار أن ميكانيكية الاستعمار هي مضخة ماصة في المستعمرات، وبالتالي فالاستغلال هو بوصلة الاستعمار.. ينظر جمال حمدان: المرجع نفسه، ص ص 117-118.

4- فرغلي علي تسن هريدي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، العلم والإيمان للنشر، الإسكندرية، ط1، 2008، ص 137.

2- أسباب ودوافع الحركة الاستعمارية:

رغم أن الاستعمار الأوربي الحديث في إفريقيا، بدأ في القرن 15 م إلا أنه خلال النصف الثاني من القرن 19 م وأوائل القرن 20 م، تجددت النزعة الاستعمارية واشتد المد الاستعماري بدرجة واسعة لعدة اعتبارات وأسباب منها:

أ -الدوافع الاقتصادية:

ارتبط الاستعمار الأوربي الحديث أساسا بالثورة الصناعية التي غيرت وجه العالم في ظل تزايد الصناعة والإنتاج الصناعي مما نتج عنه حاجة الدول الأوروبية للأسواق لتصريف فائض المنتوجات خارج القارة الأوروبية، وظهور طبقة جديدة من الرأسماليين الذين عملوا على استثمار رؤوس أموالهم في البلاد المتخلفة كما يدعون، كإنشاء السكك الحديدية وبناء المصارف، وظهرت الحاجة لتسويق وتصدير السلع والمنتجات إلى مناطق خار أوروبا وفي ما وراء البحار.¹

ب -الدوافع السياسية:

والمملخصة في تنافس الدول الأوروبية على توسيع ممتلكاتها فيما وراء البحار لتدعيم نفوذها الدولي وإنشاء إمبراطوريات تسعى وترضى بالنزاعات الاستعمارية، خاصة الدول القومية الجديدة التي ظهرت في ميدان الاستعمار كإيطاليا وألمانيا كما أدى ظهور طبقة من السياسيين وكبار الموظفين لزيادة الأمر، خطورة الذين رأوا في الاستعمار وسيلة لبروز وزيادة نفوذهم والذين ساهموا في دفع دولهم للاستعمار وتأثير بعض المغامرين الذين يذهبون لمناطق نائية وإغراء سكانها بما في بلدانهم من رخاء الذي يمكن الحصول عليه من وراء الاستعمار وبسط نفوذهم على هذه الدول.²

ج -الدوافع العسكرية:

لقد عرفت الأساليب العسكرية تطورا كبيرا حيث استخدمت في الحرب البرية والبحرية كالسكك الحديدية وظهور البواخر المحملة بالمدفعية التي كانت تقوم بقصف الموانئ و شهدت دول الشرق ضعفا كبيرا في هذا المجال مما ساعد على نجاح الحركة الاستعمارية، بالإضافة للبحث عن قواعد لتزويد بواخرها بالوقود، لذلك اتجهت الدول الأوروبية للسيطرة على المناطق الإستراتيجية من أجل إنشاء قواعد عسكرية على أراضيها، ومثال ذلك سيطرة بريطانيا على المراكز والمناطق الواقعة على طول الطريق المؤدية إلى الهند.³

1- عبد العزيز سليمان نوار، عبد العزيز النعيني : تاريخ أوروبا المعاصرة من الثورة الفرنسية إلى غاية الحرب العالمية الثانية، بيروت لبنان، ص 307.

2- إباد علي الهاشمي : تاريخ أوروبا الحديث ، ط1، دار الفكر عمان، الأردن ، 2010 م، ص 198.

3- عبد العزيز سليمان نوار و عبد العزيز النعيني :المرجع السابق، ص 310 .

د - الدوافع الحضارية:

كانت سببا قويا في التوسعات الأوروبية إذ ادعت أوروبا إنها حاملة رسالة حضارية نبيلة وإنسانية تؤديها نحو العالم بالقضاء على العبودية وتجارة الرقيق في إفريقيا وتحسين مستوى الشعوب الضعيفة، وأيد هذا الاتجاه الديمقراطيون الذين نادوا بتفوق الرجل الأبيض وأشادوا بالحركة الاستعمارية كما هو حال المستعمر الفرنسي في الجزائر الذي زعم نشر الحضارة من خلال رسالة "أليكسيس دوت وكفيل"¹، الذي قال (عندما نكون قد تعرفنا على اللغة و الأحكام المسبقة وتقاليد .. العرب وبعدها نكون قد ورثنا احترام الرجال... يكون متاحا لنا أن نعود شيئا فشيئا إلى عاداتنا)² وهو ما يكذب الدور الحضاري الذي كانت تزعمه فرنسا.

هـ - الدوافع دينية:

اتخذت الدول الأوروبية من الدين كذريعة للتوسع والتوغل في إفريقيا وآسيا بدعوى نشر المسيحية في المستعمرات وبذلك قاموا بتحقيق أطماع المستعمرين ودولهم، وكانت البعثات التبشيرية تحصل على المساعدات والإرشادات من الدول الاستعمارية والشركات التجارية والرأسماليين الصناعيين، كما اتخذ المبشرون من الطب والتعليم وسيلة لنشر مسيحيتهم والدعوى لأسلوب الحياة الأوروبية وتشجيع اقتناء البضائع الأجنبية وكانت توجد رابطة وتعاون وثيقين بين المبشرين والقناصل والمستشرقين والهيئات الدبلوماسية فكانت الادعاءات الحضارية والدينية والإنسانية حافزا للتوسع الاستعماري في اغلب الأحيان. إلى جانب هذه الدوافع كانت هناك دوافع أخرى شجعت الدول الأوروبية على الاستعمار ومنها نمو الروح القومية حيث شوهت الحركة الاستعمارية الوجه الأخلاقي للقومية التي عبرت البورجوازية بالتوسع الاستعماري، بالإضافة الى ذلك البحث عن مناطق لإسكان فائض السكان، والتخلص من تدمير الشعوب الأوربية الناتج عن سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فتظافت مصالح المصارف الكبرى والصناعات المحتاجة للمواد الأولية و الأسواق.³

1- هو الكسيس شارل هنري دوتوكفيل: ولد في باريس سنة 1805 م وهو أحد كبار المفكرين الفرنسيين مؤرخ وعالم اجتماع ورجل سياسة وقاضي معروف كان عميق النظره والتفكير منذ نعومة أفرجه ذكيا يقضا وذا خيال واسع وكانعضو اللجنة الإفريقية المكلفة باستعمار الجزائر توفي سنة 1859 م،

للمزيد ينظر جوزيف اوبستيان: دوتوكفيل المرشد إلى الديمقراطية، تر: سمية ممدوح الشامي، القاهرة، 2010 م، ص12 .

2- عبد العزيز سليمان نوار، عبد العزيز النعيني: المرجع السابق، ص 310 .

3- عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 م، ص22.

المبحث الثاني: الأوضاع الأوروبية خلال القرن التاسع عشر:

عرفت القارة الأوروبية خلال القرن التاسع عشرة سلسلة من الأحداث والتطورات التي كان لها بالغ الأثر في قلب موازين القوى، أدت إلى ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية وضمحلل وإنهيار امبراطوريات.

1- التحالفات والمؤتمرات:

قامت الدول الأوروبية في النصف الأول من القرن التاسع عشر بعقد سلسلة من المؤتمرات والتحالفات كان الهدف الأول من ورائها هو الحفاظ على السلام داخل أوروبا، وعن طريق تسوية النزاعات بين القوى الكبرى ومن جهة أخرى البحث عن مناطق نفوذ¹.

أ- مؤتمر فيينا 1814م: وقد كان مؤتمر "فيينا" المنعقد سنة 1815 هو البداية، وقد ضم المؤتمر سبعة دول لكن أربع دول هي التي كانت سيدة القرار وهي بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا كما لانسى فرنسا التي انضمت فيما بعد².

وقد جاء مؤتمر "فيينا" للتخفيف من وقع الثورة الفرنسية المادية والمعنوية والحروب النابليونية والتي استمرت ربع قرن وكتكملة للترتيبات المنبثقة عن مؤتمر "باريس الأول" المنعقد في 20 ماي 1814م، كما كان مؤتمر "وستفاليا" 1648م والذي أعاد تنظيم أوروبا بعد حرب الثلاثين عام (1618-1648).³

فقد فكر المؤتمرون في اقامة جهاز دولي يكون بمثابة مجلس مديرين أوربيين لتنفيذ المعاهدات، ورد الأعمال العدوانية لأي دولة . انعقد المؤتمر من أجل وضع أسس ووسائل تسوية الأوضاع في أوروبا وبشكل يضمن توازن القوى، وإعادة رسم الخارطة الأوروبية، ومن أبرز ما توصل إليه المؤتمرون هو "إقامة جدار عازل من المناطق المحيطة بفرنسا لمنع تسرب الأفكار الثورية إلى باقي أوروبا"⁴

1- محمد علي القوزي: العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ص 50.

2- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)، دار المعرفة الجامعية، 2000م، ص 33.

3- جمال محمود حجر: من قضايا التاريخ الأوربي في القرنين (19 و20)، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 101.

4- محمد علي القوزي : المرجع السابق، ص 50.

ب - مؤتمر إكس-لا-شابيل 1818م: لقد كان نجاح مؤتمر "فيينا" نسبي فلم يحقق كل الأهداف المسطرة وخاصة المتعلقة بإعادة بناء أوروبا من جديد، على أساس توازن القوى لذلك سعت إلى عقد مؤتمر جديد ألا وهو مؤتمر "إكس لاشابيل" في 20 نوفمبر 1818م، حيث عقد للفصل في موضوع جلاء الحلفاء من فرنسا قبل المدة المتفق عليها والمحددة بخمس سنوات في معاهدة باريس، كما ناقش المؤتمر مجموعة من القضايا المطروحة والتي من بينها الشكاوى المقدمة من طرف بعض الدول كالدانمارك والسويد كما ناقش قضية تجارة الرقيق، وأعمال القرصنة البحرية، خاصة وأن هذه النقطة أثبتت في المؤتمر السابق، لكن المؤتمر لم يتوصل إلى حلول واكتفى بقبول التعهدات الدولية بعدم ممارسة تجارة الرقيق والعمل من أجل القضاء على القرصنة.¹ ولقد كانت انظار المؤتمرين تتوجه نحو انشاء لجنة دولية لمراقبة السواحل التي تمارس فيها القرصنة البحرية خاصة في شمال إفريقيا، لكن الاقتراح باء بالفشل بسبب تصادم الآراء ووجهات النظر بين القوى الكبرى خاصة إنجلترا وروسيا.²

ج- مؤتمر تروباو 1820: عقد في مدينة تروبو في النمسا، بشراكة قوى التحالف الخماسي العظمى (روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى) لمناقشة الثورة النابليونية في نابولي وقمعها، إذ جعلت الملك فرديناند الأول يوافق على حكم ملكي دستوري - والذي كان مشهوداً في بروسيا والنمسا كتهديد لليبرالية. حضرت قوى آخر بهذا المؤتمر منها إسبانيا ونابولي وصقلية، وتم توقيع بروتوكول تروبو فيه والذي نص على التالي: إذا كانت الدول التي سبق أن خضعت لتغيير حكومي بسبب ثورة ما تهدد دولاً أخرى، فسوف لن تكون هذه الدول أعضاء في التحالف الأوروبي إذا كان إقصائها سيساعد في حفظ القانون والاستقرار إضافة لذلك، تُلزم قوى التحالف بإعادة الدولة التي تم إقصائها إلى التحالف بسلم أو بواسطة الحرب.³

د- مؤتمر لايباخ 1821م: عقد في مدينة لايباخ في سلوفينيا بين قوى التحالف المقدس (روسيا وبروسيا والنمسا) لغرض مناقشة الغزو النمساوي واحتلال نابولي كي يتم قمع الثورة النابليونية، حضرت هذا المؤتمر قوى أخرى أيضاً كنابولي وصقلية وبريطانيا العظمى وفرنسا، وضح مؤتمر لايباخ بداية التوتر الحاصل في الوفاق الأوروبي بين القوى الشرقية لروسيا وبروسيا والنمسا ضد القوى الغربية لبريطانيا وفرنسا.⁴

1- مُجّد علي القوزي : المرجع السابق، ص 50.

2- جمال محمود : المرجع السابق، ص 125.

3- ممدوح نصار، أحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى (1815-1991)، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ص 53-58.

4- نجلاء عدنان حسين، فاضل جاسم منصور: تاريخ أوروبا الحديث 1879-1914، 2018، ص ص 58-61.

هـ- **مؤتمر فيرونا 1822م**: عُقد في مدينة فيرونا بإيطاليا، بين قوى التحالف الخماسي (روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى) وإسبانيا وصقلية وناپولي، تناول هذا المؤتمر قضية الثورة الإسبانية 1820م، وافقت روسيا وبروسيا والنمسا على دعم التدخل الفرنسي المخطط له بإسبانيا، فيما عارضت بريطانيا العظمى ذلك، تطلع هذا المؤتمر أيضا إلى تناول الثورة اليونانية ضد تركيا لكن بسبب معارضة بريطانيا العظمى والنمسا للتدخل الروسي في البلقان، انتهى الأمر بمؤتمر فيرونا بعدم العمل على هذه القضية.¹

2- **أحوال دول أوروبا الداخلية وأثرها على استعمار أفريقيا** : أدت أحوال دول أوروبا الداخلية إلى خروجها لميدان الاستعمار على النحو التالي:

أ- ألمانيا:

ظلت ألمانيا دول مفككة الأوصال حتى تمت وحدتها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولذلك ظلت حتى الثمانينيات من هذا القرن لا تملك موقعا في أفريقيا وحتى انعقاد مؤتمر برلين 1884-1885م. و لكن ينبغي ألا نغفل ان البعثات التنصيرية الألمانية عرفت طريقها على القارة في فترة مبكرة قبل انعقاد مؤتمر برلين , اصف الى ذلك أن التجار الألمان أسسوا منذ عام 1861م شركة للتجارة في ميناء مدينة هامبورج نشاط مماثل .

هذا وقد تركز نشاط التجار الألمان سواحل أفريقيا الغربية والشرقية ونشطت معاملتهم التجارية في ساحل زنجبار الذي تضاعفت أهميته التجارية بعد افتتاح قناة السويس, هنا لعب التجار الألمان دورا واضحا في اقناع الحكومة الألمانية بضرورة تكوين المستعمرات الألمانية لكي تقف ألمانيا موقفا متساويا مع الدول الأوروبية.²

في عام 1878 تأسست الجمعية الألمانية للدراسات الأفريقية في برلين وكان لها نشاط كاشفي في القارة الأفريقية ولاسيما في زنجبار وفي ساحل شرق افريقيا, وفي عام 1882 تأسست الجمعية الألمانية للاستعمار في فرانكفورت . وجدير بالذكر أن "بسمارك" الذي كان مهندس الوحدة الألمانية كان يعارض في البداية أن يكون لبلاده سياسة توسعية في أفريقيا، ولكن سرعان ما تغير الوضع ولاسيما في أعقاب مؤتمر برلين فاندفع الألمان نحو القارة وكان هذا التغير في موقف الحكومة الألمانية بسبب ضغط التجار والرأي العام والجمعيات التنصيرية.³

1- ممدوح نصار، أحمد وهبان: المرجع السابق , ص 58.

2- فرنسوا جورج دريفوس وآخرون :أوروبا من عام 1789 حتى ايامنا، ت: حسين حيدر ,منشورات عويدات ,بيروت وباريس, 1995 ,ص 319.

3- عمر عبد العزيز عمر :التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث ,دار المعرفة الجامعية ,الإسكندرية, مصر , 2007 , ص189.

فقد أرادوا أن تظهر ألمانيا بمظهر الدولة العظمى التي لا تقل عن جارتها فرنسا، كذلك ساهم الكتاب الألمان في إلقاء الضوء على الثروة التي جنتها بريطانيا من مستعمراتها، وأمام إصرار الرأي العام حذت الحكومة الألمانية حذو الدول الاستعمارية وتألفت الشركات التجارية الألمانية، ضف على ذلك ظهور الحركة الاشتراكية في ألمانيا و عدد من الفلاسفة أمثال "كارل ماركس"¹ الأمر الذي زاد من تخوف المسؤولين الألمان من انتشار هذه الحركة، فرأت الاتجاه لميدان الاستعمار وفتح الباب أمام العمال لحل المشاكل الاقتصادية ولفت أنظار الشعب الى الخارج بدلا من التركيز على المشاكل الداخلية وعلق أحد الكتاب الألمان على هذه الظاهرة بقولة ثبت تاريخيا صحة النظرية القائمة بأن الوحدة في الداخل يتبعها التوسع في الخارج . ولا جدال أن الحكومة الألمانية شعرت بأهمية التوسع الاستعماري من أجل تقدمها الصناعي والمستعمرات الأفريقية كقيلة بإمدادها بالمواد الخام اللازمة للصناعة وهي سوق هام لتصريف المنتجات وقد أوضح هذه الحقيقة الرحالة والمكتشفون الذين نشروا نتائج رحلاتهم ولذلك رغم معارضة "بسمارك"² لسياسة التوسع الاستعماري إلا أنه اضطر أمام ضغط الرأي العام الألماني الى العدول عنها³.

ب- بلجيكا:

أراد الملك "ليوبولد الثاني"⁴ أن يكون لبلاده نشاط استعماري وقد اعتلى الحكم وهو في الثلاثين من عمره، وعرف عنه حبه للرحلات واهتمامه بالجغرافية وأراد تخليد ذكراه ورفع شأن بلاده، وذلك لأنها لا تملك قوات عسكرية قوية أضف الى ذلك أنها كانت فقيرة وكان من الصعب توسيع حدود بلاده في أوروبا، فاتجه نظره في البداية إلى آسيا ثم استقر في أفريقيا وركز جهوده في الكونغو باعتباره الميدان الذي يحقق فيه أحلامه⁵.

ج- إيطاليا:

نزلت إيطاليا ميدان الاستعمار متأخرة نظرا لتأخر الوحدة الإيطالية، ولكن كان لايطاليا علاقتها القديمة مع القارة الأفريقية منذ عهد الامبارطورية الرومانية، ولذلك حرصت بعد استكمال وحدتها على الانطلاق والتوسع في أفريقيا لتعويض ما فاتها من احتلال فرنسا لتونس كما أرادت نشر نفوذها السياسي في سواحل البحرين الأحمر والبحر الأبيض⁶.

1- كارل هانريش ماركس (1818-1883) ولد في ترير ببروسيا، من عائلة يهودية لكن أبوه كان قد اعتنق المسيحية اللوثرية قبل ولادته بسنة وتوفي في لندن، و هو فيلسوف وناقد للاقتصاد السياسي ومؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي وصحفي وثوري اشتراكي ألماني، درس القانون والفلسفة في جامعتي بون وبرلين، ينظر: الموسوعة التاريخية، ج3، ص128.

2- بسمارك أوتوفون (1815-1889) م: سياسي ألماني، عمل على تحقيق الوحدة الألمانية، وأصبح مستشارها بعد الانتصار على فرنسا في 1870، جعل من بلاده قوة أوروبية كبرى، ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2003، ص128.

3- عبدالله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي عطا الله الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، مصر، 1998، ص41.

4- ليو بولد الثاني (1865-1909) م: ملك بلجيكا استعمر الكونغو منذ 1885م وجعله مزرعة خاصة به، ينظر: رؤوف سلامة موسى، مرجع سابق، ص958.

5- فرغلي علي تسن: المرجع السابق، ص111.

6- عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص196.

د- إنجلترا:

لا يمكن أن نغفل دور الكتاب، والمفكرين، في إنجلترا على حث تحقيق أمجاد لبلادها، عن طريق المزيد من المستعمرات وأوا ضرورة سيطرة بريطانيا على البحار، كما يرجع الفضل الى "دزرائيلي"¹ في التركيز على ضرورة وجود مستعمرات بريطانية كدليل على قوتها وكرامتها وهبتها بين الدول واعتبر الجنس الأنجلزساكسوني لا بد أن يأخذ مكان في التقدم فهو قائد الحضارة الأوروبية. كما أن إنجلترا لا يمكن أن تقبل تزايد نفوذ أي دولة في أفريقيا وأرادت دائما أن يبقى ميزان القوى متساويا، فاذا ازداد نشاط فرنسا، أو ألمانيا في أفريقيا فانها هي الأخرى تعمل

على زيادة نشاطها حتى يستقيم الميزان. To Redress the balance.

كما دعا المفكرون الى أن إنجلترا لها واجب انساني تجاه الشعوب المتخلفة وعلها ارسال البعثات لحمل الحضارة ونشر الدين المسيحي، وبلغ غرور بعض الكتاب الانجليز بأن رأوا بأن إنجلترا أعظم دول العالم وهي مهيئة بحكم طبيعتها لحكم غيرها من الشعوب والسيطرة عليهم، وهي تعرف كيف تحتفظ بالشعوب الخاضعة لها دون قوة أو عنف، وقد بلغت عدد الأراضي التي أضيفت الى الامبراطورية البريطانية فيما بين 1884-1900 حوالي نصف مليون ميل مربع، وكان رواد التوسع كل من تشمبرلين و روزبري ورودوس.²

هـ- فرنسا:

استطاعت فرنسا خلال تاريخها الاستعماري أن تكون امبراطوريتين الأولى في القرن السابع عشر وكان ميدانها العالم الجديد والهند وجزر المحيط الهندي (موريشيوس بوريون) وقد تقوضت أركان هذ الامبراطورية بعد هزيمة فرنسا في حرب السنوات السبع. أما الامبراطورية الثانية فقد بدأت باحتلال الجزائر عام 1830 التي ظلت محط أنظار الفرنسيين ولاسيما بعد أن منع مبدأ مونرو 1823 م الدول الأوروبية من التوسع في العالم الجديد، وبذلك امتنعت فرنسا عن أية محاولة للتوسع في امريكا، والتمست التوسع في القارة الأفريقية، وقررت حكومة شارل العاشر انشاء مستعمرة في شمال أفريقيا حيث يستطيع الأسطول الفرنسي أن يجد بعض القواعد على الساحل الأفريقي المقابل تكفل له حرية التنقل في البحر المتوسط كما كان الغرض من ذلك أيضا لفت أنظار الفرنسيين الى خارج بلادهم بدلا من التركيز على مشاكلهم الداخلية، فصرح رئيس الوزراء الفرنسي وليناك في مجلس الوزراء بأن الحملة على الجزائر ستجعل أنظار الشعب الفرنسي متجهة الى الخارج وأن النصر الخارجي سيساعد على تقوية الملكية.³

1- دزرائيلي بنيامين (1804-1886م): سياسي ورئيس انجليزي، رئيس حزب المحافظين، ترأس الوزارة الانجليزية عامي 1874-1880م، ينظر رؤوف سلامة موسى، المرجع السابق، ص 376.

2- هربرت فيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789-1950، ترجمة: أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص 397.

3- سا قلييف، ج، فاسلييف: موجز تاريخ إفريقيا، تع، أمين الشريف، دار الطباعة الحديثة، ص 57-60.

يعتبر استيلاء فرنسا على الجزائر عام 1830م، أول فتح لأفريقيا في العصر الحديث وكانت السبب المباشر لذلك أنه بعد الحروب النابولونية مرت فرنسا بفترة من الضعف، كادت فيها أن تفقد هيبتها الدولية وكان الشعب الفرنسي في حالة قلق داخل، فاحتلت الحكومة الفرنسية الجزائر لتحويل نظر الشعب الى الناحية الخارجية ولإظهار مقدرتها على الخروج من ضعفها وأنها أصبحت من جديد قادرة على أن تسلك سلوكا امبراطوريا .

وقد حاولت الحكومة الفرنسية تبرير استعمارها باتخاذ شعار نقل الحضارة الى الشعوب الأخرى وكانت كل الحضارة في نظرهم هو تحويل السكان الى الديانة المسيحية ونشر الثقافة الفرنسية،¹ واعتبر الفرنسيون بأن لهم واجبا حضاريا عليهم الالتزام به ولم يقبل الفرنسيون أنفسهم هذا التبرير وادركوا أنه كان لتضليل وإلباس الاستعمار ثوبا جديدا، وفي عهد الامبراطورية الثانية اتخذ نابليون الثالث سياسة استعمارية فقد اعتمدت حكومته على أنصار التوسع والاستعمار وعلى الأحزاب الدينية، واستمرت تلك السياسة حتى هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية، وبمكنا القول أنه في هذه الفترة الممتدة من 1850 م حتى 1870 م تم وضع القواعد الاساسية للتوسع والاستعمار في افريقيا. ثم اضطرت أحوال فرنسا السياسية بعد الحرب السبعينية فطمعت القوى السياسية المختلفة في السلطة والنفوذ واعتقد كل فريق بأنه أحق واصلح من غيره في ادارة شؤون البلاد، وعندما وصلت الى باريس أبناء تسليم سيدان ووقوع الامبراطور الثالث أسيرا في يد الالمان أعلن على الفور فريق من الجمهوريين اقامة جمهورية في 4 سبتمبر 1870 م وتألّف حكومة مؤقتة لاستئناف القتال ولكن لم تلبث المقاومة الفرنسية أن انهارت واضطرت باريس الى التسليم للجيش الألماني ووضعت الحرب أوزارها.²

وفي عام 1875 وضع دستور الجمهورية الثالثة وتم انتخاب جول جريفى Jules Grevy رئيس للجمهورية عام 1879 م، ويعتبر عصر الجمهورية الثالثة من أزهى عصور فرنسا الاستعمارية فبعد توقف التوسع اثر هزيمتها امام الالمان سنة 1871 عادت فرنسا عام 1879 الى السياسة الاستعمارية لتعويض فقدانها الإلزام واللورين وكان روح هذه السياسة الاستعمارية "جول فري. Jules Ferry". وقد اختلفت الآراء في كيفية تعويض فرنسا عن فقدان الإلزام واللورين فرأى كاليمينسو Clemenceau³ بأن خير وسيلة لمحو هذا العار هو الانتقام من ألمانيا، أما فري فرأى بأن التوسع الاستعماري مفيد للأمة الفرنسية من الناحيتين النفسية والمعنوية وسوف يعيد لها هيبتها المفقودة وقد وجدت آراؤه قبولا من الساسة الفرنسيين، وذلك لأن الإلزام واللورين كانت مشكلة كبيرة بالنسبة للشعب الفرنسي، قد آثر بلبلة في نفس الشعب واضطرابا في تفكيره السياسي وشعر بحالة من الضياع السياسي، لدرجة أنه ظهرت آراء نادت ان استرداد الإلزام واللورين أهم في المرتبة الأولى من المحافظة على الامبراطورية الفرنسية الواسعة.⁴

1- جلال يحيى: التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، مصر، د.ت، ص 476

2- إلهام محمد علي ذهني: بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث، مكتبة الانجلو مصرية، 2009، ص 50

3- كليمنسو جورج: سياسي ورئيس فرنسي، اشترك في حرب التحرير الأمريكية، عضوا بمجلس الشيوخ ووزير الداخلية في 1906، ترأس الوزارة الفرنسية ما بين (1906-1918) مثل فرنسا في التوقيع على معاهدة فرساي سنة 1919 ينظر: رؤوف سلامة، مرجع سابق، ص 874.

3- حلمي محروس إسماعيل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوفات الجغرافية الى قيام الوحدة الإفريقية، ج 1، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2004، ص 35.

ورأوا بأن توزيع الجيوش الفرنسية على المستعمرات الفرنسية في الشمال الأفريقي يقضي على أمل فرنسا في استرداد الاقليمين , وأنه من الأجدى لفرنسا أن توقف نمو إمبراطوريتها وتركز جيوشها ضد ألمانيا . وفي نفس الوقت ظهرت آراء أخرى نادى بأن المجال المناسب لتعويض فرنسا عن "الإلزاس واللورين"¹ هو التوسع الاستعماري في أفريقيا وذلك لصرف نظر الشعب الفرنسي عن القارة الأوروبية, وعن الانتقام وشجعت ألمانيا هذا الاتجاه وذلك لكي تشعل العداوة بين فرنسا وإنجلترا وذلك لصالحها ولكي تصرف الشعب الفرنسي عن التفكير المستمر في الثأر. بوراى جمبتا Gambeta ضرورة أن تقوم فرنسا بتعويض كارثة الراين عن طريق تكوين مستعمرة كبيرة في أفريقيا, واصبح التوسع الفرنسي في القارة من أهم أهداف السياسة الفرنسية. ولذلك ان الاستعمار أمرا حيويا بعد هزيمة الإلزاس, وأرادت الحكومة الفرنسية فتح مناطق جديدة ونشر الثقافة الفرنسية والحضارة, فقد كلفت هذه الحرب فرنسا الكثير من الأموال والرجال كما حطمت طموح فرنسا في السيادة على أوروبا.²

وجاء تعيين جول فيري في الوزارة بمثابة مرحلة جديدة في السياسة الاستعمارية الفرنسية, وقد عبر فيري عن رأيه في توسع فرنسا في أفريقيا بقوله: "لسنا فلاسفة وانما رجال عمل نريد لمستعمراتنا التوسع والقوة ولذلك يجب علينا التصرف عمليا وفعليا"³.

وإذا كانت فرنسا قد وضعت يدها على تونس في عام 1881 م الا أن هذا العمل كان المقصود به هو اظهار سيطرتها على البحر المتوسط وهيبتها في غرب هذا البحر. ولكن احتلال إنجلترا لمصر عام 1882م أخل بموازين القوى في شرق هذا البحر فتارت فرنسا ثورة كبيرة , وصممت على ضرورة اتخاذ سياسة توسعية في القارة الافريقية ولاسيما وأنها شعرت بالتهديدات الايطالية بسبب استيلائها على تونس كذلك ينبغي الا نغفل أن هزيمة فرنسا في الشرق الأقصى وتقهقر الحملة الفرنسية من لانج سون قد أطاح بوزارة فيري الثانية, ولذلك اصبحت أفريقيا هي المجال المناسب للنشاط الاستعماري الفرنسي بها.⁴

1- الإلزاس و اللورين : يقع هذا الإقليم في الشمال الفرنسي على امتداد الحدود الفرنسية الألمانية أي منطقة ستراسبورغ الحالية للمزيد ينظر نذير محب الله جزماي : الموسوعة الجغرافية السياسية المختصرة، دار النور للنشر والترجمة دمشق . سوريا 2010 م ص 34.

2- حلمي محروس إسماعيل: المرجع السابق, ص ص 41 42.

3- فرنسوا شارل موجل : تاريخ العلاقات الدولية في القرنين 19 و 20 ، تر : شفيق محسن , دار الهلال ، بيروت ، 2010م, ص 61.

4- ناهد ابراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر, دار المعرفة الجامعية ,الإسكندرية ,مصر, 2008, ص 243.

و- الإمبراطورية النمساوية المجرية :

فقد عانت في تلك الفترة من مشكلات داخلية عديدة , كتعدد القوميات فيها، وشعور العناصر السلافية بالاغتراب السياسي , نتيجة تجاهل الإمبراطورية لهم في البناء الجديد , كما عانت من مشكلة المحدودية في القوة العسكرية والاقتصادية مقارنة بالاحتياجات الدفاعية لها¹, ولقد كانت الإمبراطورية رغم ضعفها تحسب حسابا حقيقيا للقوة الألمانية الجديدة , التي تجاوزها من الشمال , حيث كان يوجد في النمسا عدد كبير من الجيش الألماني، ونتيجة لذلك كان موقفها مترددا وحذرا.²

ز- البرتغال :

فكان اقتصادها يعاني حالة من الفقر الشديد رغم أنها من أقدم الدول الاستعمارية , وقد عانت مستعمراتها أيضا من الإهمال , حيث تخطت الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا دولة البرتغال , ورغم أن اقتصادها قد شهد دفعة جديدة بفتحه أمام الاستثمارات المختلفة , لكن ظلت البرتغال متخلفة ولم تقدر بضائعها على التنافس في السوق الأوروبية وعليه تطلعت إلى مستعمراتها التي تستورد منها ثلث صناعتها القطنية والتي كانت تزرعها في مستعمراتها جبريا، وكانت ملاذا للفلاحين البرتغاليين العاطلين عن العمل , ومصدرا أساسيا للعملة الصعبة³ , وبقية البرتغال تشهد التخلف حتى بعد خروجها من مستعمراتها وهذا ما ذكره رئيس حكومتها سالازار بقوله « :لمعان صورة البرتغال خارجيا يأتي من الشعب الذي يطمح للأمن، ولكي نحقق أهدافنا لابد من المرور عبر ثورة في الاقتصاد وفي السياسة وفي الأفكار والعادات والتقاليد وفي حياتنا الجماعية.⁴

1- محمد السيد سليم :تطور السياسة الدولية في القرن 19 و 20 , دار الفجر للنشر والتوزيع ,مصر , 2002 ,ص 150 .

2- عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 196.

3-George Padmare ,**Panafricanisme Ou Communisme ?La Prochaine Lutte Pour l'Afrique** , 1960 ,p 291.

4-أحمد نجم الدين فليحة :إفريقيا دراسة عامة وإقليمية ,مؤسسة شباب الجامعة ,الإسكندرية ,مصر , 2008 ,ص 75 .

المبحث الثالث: الأوضاع في إفريقيا :

بدأت طلائع الاستعمار الأوروبي على القارة الإفريقية منذ القرنين الخامس و السادس عشر بداية من حركة من الكشوفات الجغرافية التي تزعمها مغامرون اسبان و برتغاليون و ايطاليون¹، وقد ظلت إفريقيا مجهولة لدى الأوروبيين ولم يتوغلوا داخلها حيث اقتصرت كشوفات البرتغاليين عبر الرحلات التي قام بها "هنري الملاح"²، على المناطق الساحلية و الموانئ و ذلك لتأمين و البحث عن طرق تجارية جديدة بعيدة عن العالم الإسلامي و بالتالي تمكنوا من اكتشاف طريق الرجاء الصالح الذي استطاعوا من خلاله احتكار تجارة جنوب شرقي آسيا، والملاحظ هنا أن تدخل الأوروبيين في إفريقيا كان محدودا و يعود ذلك لعوامل تمثلت أساسا في: صعوبة بيئتها الجغرافية وتنوع أقاليمها بسبب طبيعة مناخها الاستوائي ويضاف إلى ذلك أن الأوروبيون تجنبوا التوغل في داخل القارة نظرا لقلّة مواردها الاقتصادية، إذا ما قورنت بتلك الثروات الموجودة في العالم الجديد أو في جزر الهند الشرقية³.

كما عرفت إفريقيا تواجد أوروبا قديما منذ القرن 15 و 16 م بداية من الرحلات الاستكشافية التي قام بها البرتغاليين في غرب إفريقيا والتي امتدت من نهر السنغال إلى ساحل الذهب و الرأس الأخضر عام 1442 م ثم وصلوا إلى نهر النيجر و الكونغو سنة 1484 م.⁴

منذ القرن 17 م تحول التواجد الأوروبي في إفريقيا من مجرد كشوفات جغرافية إلى استعمار فعلي حيث قامت إسبانيا بالاستيلاء على "جزيرة" من البرتغال سنة 1778 م وفي عام 1788 م، احتلت المنطقة التي عرفت بغينيا الاستوائية وقد كان الهدف من هذه المستعمرات هو الحصول على الرقيق لتعمير مستعمراتها في العالم الجديد هولندا فبعد تأسيس شركة الهند الشرقية الهولندية، قاموا بتأسيس عدة حصون في ساحل الذهب وبرز نشاطهم في تجارة الرقيق بين غرب إفريقيا و أمريكا حيث استولوا على قلعة المينا من البرتغاليين سنة 1637 م⁵.

1- يحي بوعزيز: تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين و يليه- الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا و آسيا و جزر المحيط، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 29.

2- هو أول من فتح للأوروبيين باب الاستكشاف باسمه "دون هنريك" 1394-1460 م، و هو أحد أبناء الملك يوحنا الأول الذي أجلى العرب من البرتغال اكتشف جزر ما ديرة، 1418 ثم جزر كناري، 1424 و بعدما تمكن من الاستيلاء على مدينة سبتة المغربية عام 1415 م نصبه والده حاكما عليها، انظر، محمد محي الدين رزق إفريقيا و حوض النيل، ط 2، مطبعة عطايا باب الخلق، مصر، 1934، ص 77.

3- منصف بكاي: المرجع السابق، ص 15.

4- فرغلي علي تسن: المرجع السابق، ص 48.

5- س هوارد: أشهر الرحلات في غرب إفريقيا، تر: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، ج 1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1996، ص 14.

بالإضافة إلى البرتغاليين و الهولنديين و الاسبان وقد شهدت القارة أيضا وجودا دانماركيا في النصف الثاني من القرن 17 م ,وقد تمركز في شرق أكرا(غانا الحالية) وأسسوا بها قلعة كريستيا نبورج كما قاموا بالنشر البروتستانتية في ساحل غرب إفريقيا غير أنه في عام 1771 م انتهى عملهم في المنطقة تماما¹ .

وركزت فرنسا في بداية توسعاتها في إفريقيا، على سواحل الإقليم الشمالي حيث استولت على الجزائر سنة 1830م ثم وجهت أنظارها إلى تونس سنة 1881 م و سيطروا عليها هذا بعدما استولت على السنغال في القرن 17 م ,و كانت فرنسا تهدف إلى إنشاء مستعمرات من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في الشرق² .

وبالنسبة لبريطانيا فقد سارت في طريق التوسع الاستعماري في إفريقيا خلال النصف الثاني من القرن 19 م وكانت تهدف إلى تكوين سلسلة متصلة من الممتلكات تمتد من مصر إلى جنوب إفريقيا و تمكنت سنة 1882 م من الاستيلاء على مصر، كما كانت لها أملاك صغيرة في غرب إفريقيا و ذلك في مصب نهر غينيا و سيراليون و ساحل الذهب و نيجيريا بالإضافة إلى أنهم حاولوا التوغل في السودان بعد الحرب على الحبشة سنة (1885-1889)³.

1- س هوارد: المرجع السابق ص 15 16.

2- د . سا قلييف: المرجع السابق ,ص ص 57 60 .

3- نفسه ,ص 59 .

أما في منطقة حوض نهر الكونغو تلك المنطقة الشاسعة و الضخمة في قلب القارة الإفريقية قد أصبحت محل أطماع كل من بلجيكا و فرنسا وذلك بعد الرحلة التي قام بها الرحالة "ستانلي"¹, والتي كانت ما بين - 1873 1877م في شرق إفريقيا, ومنها وصل إلى حوض الكونغو فمن خلالها نشر نتائجه و أبرز ثرواتها الطبيعية و أهميتها في وسط إفريقيا وهذا ما لفت انتباه الملك البلجيكي "ليوبولد الثاني"² الذي كان قد أسس نفس الوقت "الرابطة الدولية الإفريقية" وقد كانت تهدف أساسا لمكافحة تجارة الرق ومن هنا بدأت تطلعاته في منطقة الكونغو وبدأ ليوبولد يفكر في إنشاء دولة جديدة فيها, كما أسس لهذا الغرض "رابطة الكونغو الدولية" التي كلف ستانلي بالعمل على حسابها بعدما قام بإنشاء محطات و مراكز لاستغلال ثرواتها من اجل استثمارها³, نتيجة لذلك وجهت فرنسا أنظارها إلى منطقة الكونغو فأرسلت بعثة بقيادة "دو برازا"⁴.

1- ولد سنة 1841 - م بإنجلترا, من عائلة فقيرة و في شبابه اشتغل خادما في المنازل ثم هاجر الى الولايات المتحدة الأمريكية و في نيو اورليانز, تبناه أحد الأثرياء و أصبح يسمى ستانلي اذ نجد أن اسمه الحقيقي هو جون رولاندر بعدما خدم في البحرية الأمريكية, و تنقل بين ولايات الغرب كلها كعضو في بعثات لتهدئة الهنود الحمر, ثم أصبح بعدها من أنجح الصحفيين الذين عرفتهم الصحافة في ذلك الوقت, و خلال اشتغاله بهذه المهنة أرسله جيمس جوردن بينيت رئيس تحرير صحيفة في افريقيا و بعدما بدأ رحلته في افريقيا عشر على لفجستون عام 1871 م, و منذ ذلك التاريخ أصبحت افريقيا بالنسبة اليه تمثل كل حياته فقد تجول داخلها من الشرق الى الغرب و اكتشف منابع الكونغو في رحلته سنة 1874 م التي استمرت 999 يوما, انظر, سعد زغلول, مرجع سابق, ص, 21.

2- اسمه الكامل هو ليوبولد لويس ماري فيليب Léopold Louis Philippe Marie -1 من مواليد 9 أبريل 1835 م, ببروكسل في بلجيكا ويعتبر أصغر أحفاد الملك الفرنسي لويس فيليب (هو ابن ليوبولد الأول)و يعتبر ثان ملك لبلجيكا بعد انفصالها عن هولندا سنة 1827 م, و ذلك خلفا لوالده ليوبولد الأول الذي توفي سنة 1865 م, و بعد مؤتمر برلين الثاني الذي فصل في قضية الكونغو عين بشكل رسمي على الكونغو البلجيكي عام 1885 م, الى أن توفي في 17 ديسمبر 1909 م بمسقط رأسه ببروكسل, انظر: Charles Seignobos: **Histoire de l'Europe contemporaine**, Edition Colin, Paris, 1912, p,614

3- مؤلف مجهول: **موسوعة الثقافة التاريخية و الأثرية و الحضارية العرب و الاستعمار الأوروبي في إفريقيا**, م 3, دار الفكر العربي, مصر, 2008, صص 27 28.

4- اسمه الكامل هو بيير سافورنان دو برازا: **de brazzapierre savorgnan** - من مواليد 26 جانفي 1852 بضواحي مدينة روما الإيطالية الا أنه بعد انتقال عائلته للعيش في فرنسا و دخوله الى المدرسة الحربية البحرية الفرنسية ما مكنه من اكتساب الجنسية الفرنسية, اشتهر برازا برحلاته الاستكشافية الى غرب افريقيا كالسينغال و الغابون, مما أكسبه الشهرة الكبيرة في الأواسط الفرنسية, و مكنه من التقرب الى الشخصيات السياسية الفرنسية المعروفة آنذاك مثل جول فيري و ليون قوومبيط Lion Gambetta من أشهر الرحلات التي قام بها برازا نجد رحلته الى الغابون سنة 1874 م, ثم رحلاته المتتالية الى الكونغو سنتي 1878 م, و 1882 م, و يعود له الفضل في كسب أجزاء كبيرة من الكونغو لصالح فرنسا على حساب بلجيكا و ذلك لما أقدم على ربط علاقات قوية مع زعماء بعض القبائل الكونغولية, على غرار صداقته مع ما كوكو دومي الذي مكنه من بعض المناطق في الكونغو مثل منطقة نكونا nkuna التي ستعرف فيما بعد باسم برازافيل BRAZAVILLE تخليدا لاسم هذا المستكشف الإيطالي الذي توفي سنة 1905 م, انظر,

JEAN MARTIN, **savorgnan de Brazza, une épopée aux rives du Congo**, paris, 2006,

وتمكن من الوصول إليها وأسس هناك منطقة نفوذ فرنسي و بعدما قرر رئيس الحكومة " جول فيري"¹.
 ضرورة احتلال الكونغو الأدنى ,و قد أدى ذلك إلى التنافس بين فرنسا و بلجيكا إلى غاية أكتوبر 1882 م
 حيث تمكن ليوبولد عن طريق التفاوض من الحصول على اتفاق من الحكومة الفرنسية يقضي بعدم عرقلة أعمال
 الرابطة الدولية ,وفي اعتراف آخر في أبريل عام 1884 م يقضي بالإعتراف بالمناطق التي تسيطر عليها هذه
 الرابطة مقابل إعطاء فرنسا حق ميراث هذه الأقاليم في حالة اختفائها.²
 رغم رفض بريطانيا توجهات الرابطة الدولية و فرنسا للسيطرة على منطقة الكونغو ,ذلك خوفا من أن يغلق نهر
 الكونغو في وجه تجارتها الدولية وعليه بدأت تلفت انتباه البرتغال لإثارة ادعاءاتها حول سيطرتها على مناطق
 شاسعة من إفريقيا ,و التي كانت منذ عهد الكشوفات الجغرافية في فترة القرن
 16م بالرغم من أن احتلالها لهذه المناطق لم يكن فعالا³.

1-ولد بتاريخ 05 أبريل 1832 م ,بمنطقة اللورين الواقعة على الحدود الفرنسية الألمانية ,تلقى تعليمه بمسقط رأسه ثم انتقل للدراسة بالثانوية الواقعة
 بضواحي " ستراسبورغ Strasbourg " أين حاز منها على شهادة البكالوريا ,حيث انتقل للدراسة
 الجامعية في باريس التي نال منها شهادته الجامعية في تخصص الحقوق .أما عن حياته السياسية و توجهاته فيعرف عن جول فيري بعدائه للنظام
 الإمبراطوري و قد أظهر ذلك في المقالات التي كان يكتبها لما كان يشتغل مراسلا في بعض الجرائد الفرنسية ,على غرار جريدة الصحافة la presse
 و جريدة بريد باريس le courrier de Paris و كذلك وقوفه الى جانب الجمهور بعد سقوط النظام الإمبراطوري سنة 1870 م ,الا ان جول
 فيري اكتسب شهرته السياسية و التاريخية بعد ما تقلد بعض المناصب السياسية في الحكومات الفرنسية مثلما كان الأمر سنتي " 1880 – 1881 " و
 " 1885 – 1883 " م ,لما عين رئيسا للحكومة، حيث ارتبط اسمه بالسياسة الاستعمارية التوسعية في افريقيا و آسيا، كان من دعاة " شرعية
 الاستعمار "من أجل تشكيل و تكوين الإمبراطورية الفرنسية ,توفي جول فيري بتاريخ 17 مارس 1893 م ,في باريس ,انظر , ALFRED
 .RAUBAUD, JULES FERRY, ed, PARIS, 1903,P27

2-جلال يحي:المرجع السابق,ص 382 .

3-فرغلي علي تسن هريدي:المرجع السابق , ص11.

الفصل الثاني

مؤتمر برلين الأول وانعكاساته .

المبحث الأول: ظروف وأسباب المؤتمر .

المبحث الثاني : مجريات الأحداث والمقررات .

المبحث الثالث: نتائج مؤتمر برلين وتغير السياسة الاوربية الاستعمارية .

المبحث الأول: ظروف وأسباب المؤتمر:

عرف الربع الأخير من القرن 19م تغير في العلاقات الأوروبية حيث ظهرت ألمانيا كقوة جديدة على الساحة الدبلوماسية ساعية للتخلص من الحروب المستمرة، بسبب المنافسة على ممتلكات رجل أوروبا المريض فراحت تدبر الصفقات، و أتاحت لها الفرصة لتنفيذ مخططاتها باحتضانها مؤتمر برلين الأول 1878م، من أجل إحلال السلام بأوروبا من جهة، وإنجاد الدولة العثمانية في حروبها مع روسيا من جهة أخرى، وقد مثل هذا الاجتماع مؤامرة في شكل مؤتمر واتحاد وتكتل في شكل صفقات تجسدت في التكون الدبلوماسي لاحتلال مختلف أقاليم المغرب العربي، وآخر اتفاقية عدلت الجغرافية السياسية لأوروبا في القرن 19م بعد معاهدات فيينا 1815م و باريس 1856م ومعاهدة فرساي 1871م، كما أطالت حياة الدولة العثمانية في البلقان مدة 35عام¹.

1- الحروب البلقانية والتدخل الروسي فيها 1876م:

تعود جذورها إلى أزمة 1876م بالبلقان التي كان سببها سوء معاملة الأهالي من طرف جيوش المسلمين نتيجة السلب والنهب التي قامت بها الجيوش الإسلامية، هذا ما دفع الى الحقد على السلطة العثمانية.² كما لا ننسى دور روسا في دفع الشعوب السلافية وتشجيعها لهم للقيام بالثورة ضد الدولة العثمانية و استخدمت في ذلك الجمعيات السرية التي قامت بتوزيع الأموال والأسلحة وحرضت على القيام بالعصيان وطلب الاستقلال.³ بالإضافة الى الضعف الداخلي للدولة العثمانية، نتيجة تغير السلاطين واختلاف سياساتهم في التسيير مما نتج عنه اضطرابات داخلية وعدم استقرار الوضع الشيء، الذي استفادت منه الشعوب البلقانية في القيام بثورة ضد الدولة العثمانية.⁴

1- يلماز أوزتونا: موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 629-1341هـ\1922-1231م، تر: عدنان محمود سلمان، م3، ط1، الدار العربية للموسوعات، 2019، ص ص 121-122.

2- عمر الإسكندري، سليم حسين: تاريخ أوروبا الحديثة آثار حضارتها، ج2، مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر، 1922، ص- ص 155-139.

3- *Ancien Diplomate: L'Empire ottoman 1839-1877*, L'Angleterre et la Russie dans la question d'Orient, Paris, E, Dentu Libraireediteur 1877. p 130

4- دونالد كواترت: *الدولة العثمانية، 1700-1922* م، تر: أيمن أرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص ص 114-116.

بالإضافة إلى قيام الثورة في بلاد البوسنة والهرسك سنة 1875م ووالتي طالبت بالاستقلال الإداري مثل الصرب والجبل الأسود، فقد قام الأهالي بتقديم عريضة إلى الباب العالي، مطالبين فيها بالتخفيف من الضرائب والإعفاء من الخدمة العسكرية، مقابل مبلغ مالي، لكن الباب العالي لم يعر الاهتمام لطلبهم، وعند قيامهم بالثورة تم قمعها من طرف الجيوش العثمانية.¹

قيام السلطان "عبد العزيز" (1861-1876) ومنذ وصوله إلى الحكم القيام ببعض الإصلاحات والهدف من ذلك تهدئة الأوضاع، ففي 12 سبتمبر 1875م حاول فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والمساواة بين النصارى والمسلمين، لكن كل هذه الإجراءات كانت متأخرة ودون جدوى فقد احتدم الوضع وتأزم وأصبح يندرج بالمواجهة، حيث عاد سكان الهرسك إلى التعبير عن رفضهم للأوضاع المزرية وتعبيراً عن تدمرهم القيام بالثورة، لتعود الجيوش العثمانية مرة أخرى بقمعها، هنا تدخلت الدول الأوربية و طالبت من الدولة العلية الاستجابة لطلبات الثائرين.²

في جانفي 1876م، صدرت مذكرة من قنصله دول عصبة الأباطرة(روسيا- النمسا-ألمانيا) إلى الدول الكبرى متضمنة الإصلاحات التي تخدم البوسنة والهرسك متمثلة في الحرية الدينية وطرق تنظيمية لجمع الضرائب وتأجل استلام الوثيقة من طرف الباب العالي بسبب الثورة في "بلغاريا".³

لقد كان سبب الثورة في "بلغاريا" و بالتحديد في منطقة "سو لونيك" اعتناق فتاة بلغارية للدين الإسلامي وعند قدومها الى "سو لونيك" في 5 ماي 1876م، تم اختطافها من طرف المحافظين وانتابت المنطقة حالة من الهلع والقيام بعمليات مكثفة للبحث عنها، هنا دارت شائعات حول وجود الفتاة في بيت القنصل الفرنسي وأخرى تقول بوجودها في بيت القنصل الألماني، هذا ما أثار حفيظة البعض وقاموا بقتلهم ورغم المطالبة المستمرة بمعاينة المجرمين الذين أقدوا على فعل انهاء حياة القنصلين، غير أن الباب العالي لم يكثرث للأمر وهذا التصرف أثار حفيظة العامة ضده.⁴

1- روبر مانتيران: تاريخ الدولة العثمانية، ج2، تر: بشير السباعي، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، باريس، 1992، ص ص 158-132.

2- الغالي غربي: دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288-1916)، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص ص 160 157.

3-Bertrand Bazeilles: **Le Rapport Secret Sur Le Congrès de Berlin**: Adressé a la S. Porte Karathéodory pasha par *premier plénipotentiaire ottoman*, Paris, 1919, pp, 23-69.

4- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: احسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981، ص ص 603-604.

وعندما أوكل الولايتان الدانوبيتان إلى "مدحت باشا" قام بقمع المقاومة البلغارية بعد اعتدائهم على المسلمين وبالإضافة إلى ضعف الدولة العثمانية الذي كان من أهم العوامل التي ساعدت على اندلاع الثورات ببلاد البلقان. ضف على ذلك الصراع الداخلي على السلطة فقد حدث في تلك الآونة انقلاب على السلطان "عبد العزيز" وتم تنصيب السلطان "مراد الخامس".¹

2- مؤتمر الأستانة (اسطنبول) :

والذي انعقد في 23 ديسمبر 1876م حضرته كل من الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا وإيطاليا والمجر و النمسا والذي كان سببه تقديم الأوربيون للعثمانيين مجموعة مطالب منها:

- تقسيم بلغاريا إلى ولايتين ويكون حكامها من النصارى مع بقاء القوات العثمانية في القلاع وبعض المدن الكبرى.²

- تشكيل الشرطة البلغارية من النصارى.

- تشكيل لجنة دولية لتنفيذ القرارات.

- منح نفس الامتيازات للبويسنة والهرسك.

- تنازل العثمانيين عن بعض الأراضي للصرى والجبل الأسود.

رفض العثمانيين هذه المطالب و عقد صلحا منفردا مع الصرب من خلاله سحبت قواتها.

من صربيا مع رفع العلم الصربي والعثماني.³

1- يلماز أوزتونا : المرجع السابق,ص ص 84 89.

2- دار الكتب والوثائق القومية دار الوثائق القومية وحدة البحوث الوثائقية: مؤتمر الأستانة ١٨٨٢ وثائق مطوية من الاحتلال الإنجليزي لقناة السويس وثائق الكتاب الأزرق البريطاني , ترجمة وتعليق وتقديم: د. عبد الرؤوف عمرو , تصدير حلمى المنمنم ,ص ص 36 43.

3- E. L. Woodward: **The congress of Berlin**, 1878, H.M. Stationery Off, London, 1920,p4.

3- الحرب الروسية العثمانية 1877 م:

أ- أسبابها: والتي كانت بسبب رفض الدولة العثمانية قرارات مؤتمر الأستانة والصلح العثماني الصربي بمشاركة: بريطانيا وروسيا والنمسا وفرنسا وإيطاليا و لائحة لندن 31-3-1877م: والتي شاركت فيها كل من بريطانيا

وروسيا والنمسا وفرنسا وايطاليا والتي طالبت ب

-تحسين أحوال المسيحيين في الدولة العثمانية .

-إجراء إصلاحات في البوسنة والمهرسك وبلغاريا .

-ترسيم الحدود بين الدولة العثمانية والجبل الأسود¹ .

بعد رفض الدولة العثمانية هذه المطالب ,أعلنت روسيا الحرب عليها ،هذا التصرف أدى إلى احتجاج العثمانيين على تحركات روسيا(معاهدة روسيا مع الأفلاق والبعغان)وراسلت أوربا .

ب/تطوراتها:اجتياح روسيا أراضي رومانيا باتجاه البلاد العثمانية, عاقب العثمانيون رومانيا نتيجة طلب رومانيا الاستقلال واشتركت مع الروس عسكريا(انضمام 60 ألف جندي إلى الروس²).

بعد مد وجزر في سير المعارك انتصر الروس في أرض روم وقارص ،إعلان الصرب الحرب على العثمانيين ،احتلال روسيا:بلغاريا، أدرنه، واتجهوا نحو اسطنبول،بدأ النصارى في بلغاريا بالفتك بالمسلمين(فر الكثير منهم نحو الأناضول) كما اشترك الجبل الأسود مع الروس(أصبحت الأستانة لا تبعد إلا بمسافة 50 :كم عن الروس).

انطلاق المفاوضات في جانفي 1878 م في أدنة المحتلة وتم التوقيع على اتفاقين وتوقف العمليات العسكرية في 31جانفي 1878م(التدخل الإنجليزي والنمساوي حال دون تمكن الروس من احتلال الأستانة:دخول الأساطيل الإنجليزية بالقوة مضيق الدردنيل ثم البوسفور والوقوف أمام الأستانة).

*هذه الأحداث أدت إلى التوقيع على اتفاقية:سان ستيفانو(ببحر مرمر³).

1- E. L. Woodward:op cit, pp. 6 9.

2- نخبه من الأكاديميين: موسوعة تاريخ العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب, اشراف: سمير سليمان, المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية. المعاونة الثقافية - طهران - ايران, ط1, 2010, ص ص 302 303.

3- Richard Lodge: **A History of Modern Europe**, 1890, pp750-740.

- 4- معاهدة: سان ستيفانو 3-3-1878 م: احتوت على 29 مادة نذكر منها:¹
- ضبط حدود الجبل الأسود لإنهاء النزاع مع العثمانيين مع حصول هذه الإمارة على الاستقلال .
 - الإعلان عن استقلال الصرب استقلالاً تاماً وتعديل حدودها والمسلمون المقيمون بها يخبرون على الإقامة.
 - الإعلان عن استقلال رومانيا(الأفلاق و البغدان) مع حصولها على ضمانات .
 - استقلال بلغاريا استقلالاً ذاتياً مع دفعها مبلغاً مالياً محددًا للدولة العثمانية² .
 - تعهد الباب العالي بحماية الأرمن والنصارى من الأكراد والشركس .
 - بقاء المضائق(البوسفور والدرديل)مفتوحة أمام السفن الروسية حرباً وسلماً .
 - دفع الدولة العثمانية غرامة حربية" 245 مليون ليرة ذهبية "وبإمكان روسيا أن تعطى لها أراضي مقابل هذه الغرامة.
 - منح البوسنة والهرسك استقلالاً ذاتياً مع تعديل حدودها .
- رفضت إنجلترا المعاهدة لوجود الروس بالقرب من البوسفور كما عارضتها النمسا لعدم إشراكها في المكاسب الجغرافية ألمانيا عرضت على روسيا بأن تحتل النمسا البوسنة والهرسك فرنسا اتخذت الحياد³ .

1-ياغي إسماعيل: العالم العربي في التاريخ الحديث, الرياض, مكتبة العبيكان, 1997, ص192.

2- نور الدين حاطوم: تاريخ القرن التاسع عشر في أوربة والعالم, ج2, دار الفكر بدمشق سورية, ط1, ص333.

3 -M. Hakan Yavuz .Peter Sluglett: War and Diplomacy The Russo-Turkish War of 1877-1878 and the Treaty of Berlin, Utah Series in Middle East Studies THE UNIVERSITY OF UTAH PRESS Salt Lake City, p 57.

المبحث الثاني: مجريات الأحداث والمقررات:

1- مجريات الأحداث:

إن عقد المؤتمر في مدينة برلين فهذا في حد ذاته اعتراف من الدول الأوروبية بتفوق النفوذ الألماني , خصوصا بعد الهزيمة التي ألحقتها بفرنسا فكانت الفرصة سانحة "لبسمارك" لكي يقوم بدور السمسار الشريف الذي كان يريد أن يصل بالقضية إلى النتيجة المرضية لجميع الأطراف ويقوم بدور المنقذ العالمي , فقد رأى أن الغاية من المؤتمر هو الوصول إلى حل مشكلات أوروبا على حساب الدولة العثمانية من دون إراقة دماء الأوروبيين , لأنه في نظره أن الدولة العثمانية غير جديرة بتناحر أوروبا عليها من ناحية, و من جهة أخرى دعا بسمارك لإقامة مؤتمر في برلين بدلا من فيينا أو أي عاصمة أخرى على أساس أن برلين عاصمة محايدة لم تمسها معاهدة سان ستيفانو¹.

ومن خلال دراسة بعض الوثائق نجد بأن المؤتمر كان مزيج من بعض المؤتمرات السابقة وهي مؤتمر لندن في 8 ماي 1852م و مؤتمر باريس المنعقد في 30 مارس 1856 م ومؤتمر سان ستيفانو في 3 مارس 1878م².
و عليه دعا بسمارك رسميا في 12 جمادى الثانية 1295هـ الموافق ل03 جوان 1878 م³ مندوبي الدول الأوروبية للاجتماع في برلين كما سمح لوفود من اليونان و الصرب و رومانيا و الجبل الأسود و الأرمن و اليهود لحضور المؤتمر ك مراقبين على أن يحضروا بعض جلساته دون أن يشتركوا في مناقشاته شاركت فيه سبع دول كبرى هي : الدولة العثمانية بريطانيا و فرنسا و روسيا و ألمانيا إيطاليا و النمسا/المجر⁴.

الحاضرون في المؤتمر هم كالاتي:

أ- ألمانيا :

المفوضون الأمير بسمارك وكيل وزارة الخارجية فون بولو السفير الأمير هوه نلوه شيلينغفورست. الأمناء. المستشار الخاص للمفوض بوشر , المبعوث فون رادويتز . مستشارو المفوضية بوش والبارون هولشتاين , أمناء المفوضية فون بولو, الكونت هيرت بسمارك . الكونت رانتزان , الملازم كول بلوم من هيئة الأركان العامة البروسية⁵.

1- مصطفى كامل: المسألة الشرقية, الطبعة الأولى, مصر سنة ١٨٩٨, ص ص 117 120.

2- ممدوح نصار, أحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي(العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1850-1991), النشر والتوزيع الإلكتروني, ص 93.

3- صلاح أحمد هريدي: أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى, دار الوفاء, الإسكندرية, ص ص 207-272.

4- محمد سهيل طقوس: تاريخ العثماني من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة, دار النفائس للنشر والتوزيع, بيروت, لبنان, 2013, ص 441.

5- Henry Fraser Munro: *The Berlin Congress*, Government Printing Office, Washington, 1918, p41.

ب-النمسا: المفوضون الكونت أندراسي, السفير الكونت كارولي, مستشار الملكة بارون هايميرل السكرتارية, رئيس القسم بارون شويجل, المبعوث هير فون تيشينبيرج المستشارون: بارون هوبنر, فون كوسيك, دوزي, فون آشر, السكرتير فون بيشي, مستشار السفارة بارون فون ماير, مستشار البارون باسيت¹.

ج-فرنسا: المفوضون م. وادينغتون, السفير كونت دي سانت. قايد الأمناء. م. ديسبريس, مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية: السيد Duclerc مساعد رئيس الشعبة: أمناء السفارة. كونت دي موي, وفورتشون, وبول ديسبريه دي لا موت. والملحقون الكونت مونتا ليفيه, وفيكونت دي بوكير وم².

د-بريطانيا العظمى: المفوضون - اللورد بيكونزفيلد, ماركيز سالزبوري, اللورد اودو راسل الأمناء. السيد مونتاجو كوري والسيد فيليب كوري و السيد هنري نيفيل ديرنج و السيد هر تسلت و السيد ألجيزون تورنور والسيد أوستن لي, هون جيه بيرتي, هون. إريك بارينجتون و السيد شاس هوبوود و السيد اي لو مارشانت جوسلين والسيد آرتر بلفور والملازم الجنرال السير لينتون سيمونز و النقيب إدواردز والنقيب أرداغ والنقيب فيتز جورج واللورد كرانبورن والسيد إي بي ام ماليت³.

د-إيطاليا: المفوضون - الكونت كورتي و السفير كونت لوناي الأمناء, مستشارا السفارة كورتوباسي وشوفالييه توسي والأمناء ماركيز بيالي وماركيز دي مالاسينا⁴.

ه-روسيا: المفوضون الأمير جورتشاكوف والسفير الكونت شو قالوف والسفير بارون دوبريل الأمناء. مستشار الملكة بارون جوميني, مستشار الدولة بارون فريدريكس, سكرتير المفوض الكونت أدليربيرغ. المستشارين سوروكين وإيفانوف من القسم الآسيوي بوزارة خارجية سانت بيتربرغ, الجنرال أنجوتشين, العقيد بوريكوف وبوغولوبوف⁵.

و-تركيا:

المفوضون - الكسندر كاراتيودوري باشا سفيرا سعد الله بك واللواء مُجد علي باشا. الأمناء. برنييس أفندي, مستشار وزير الخارجية وفريدون بك رئيس شعبة بوزارة الخارجية. سكرتير السفارة أوهان بغدادليان, ماتشيك أفندي, نافوم أفندي, رئيس قسم في وزارة الخارجية, العقيد عزت باي, السيد بارنيس رجل قانون إنجليزي⁶.

1- Henry Fraser Munro: Op cit,p41.

2- Henry Fraser Munro: ibid. p41

3- ibid.

4- Henry Fraser Munro:Op cit,p42.

5- ibid.

6- ibid.

2- المقررات والنتائج:

و عليه عقدت الجلسة الأولى للمؤتمر في 22 جمادى الثانية 1295 هـ / 13 جوان 1878 م ، وفي الأخير توصل المندوبون إلى الاتفاق بينهم على بنود معاهدة برلين يوم 23 رجب 1295 / هـ / 13 جويلية 1878 م التي نصت على 64 مادة¹ فكانت أهم قراراته:

1- أن تصبح بلغاريا ولاية لها استقلالها الداخلي عاصمتها صوفيا و تدفع الجزية و تدين بالولاء للسلطان العثماني و تكون لها حكومة مسيحية و قوة بوليس قومية .

2- توضع البوسنة و الهرسك تحت الإدارة النمساوية على أن تظل الإدارة العثمانية في سنجق نوفي بازار .

3- فصل ولاية الروملي الشرقية عن بلغاريا الكبرى و وضعها تحت الحكم العثماني المباشر و بالتالي تقلص بلغاريا .

4- اعتراف الباب العالي و الدول الأوروبية بالاستقلال التام للجبل الأسود صربيا ، رومانيا التي حصلت على إقليم دبروجة مقابل فقدانها لبساريا التي حصلت عليها روسيا .²

5- تنازل الباب العالي لروسيا في آسيا عن أردهان و قارص و باطوم .

6- إعادة مقدونيا و ساحلها الجنوبي إلى الدولة العثمانية .

7- الإبقاء على الغرامة الحربية التي أقرتها معاهدة سان ستيفانو على الدولة العثمانية مقدارها حوالي 800 مليون فرنك .³

8- إعلان الباب العالي عن رغبته في منح حرية الاعتقاد الديني و لا يجب أن يقف الاعتقاد الديني في سبيل الحقوق السياسية و الدينية و الاعتراف بحق القناصل في حماية رعاياهم .

9- احترام شروط معاهدة باريس بشأن المضائق و حرية الملاحة في نهر طونة و البحر الأسود.⁴

1- انظر الملحق رقم 1

2- Lucius Hudson Holt, Alexander Wheeler Chilton : **The History of Europe from 1862 to 1914**: From the Accession of Bismarck to the Outbreak of the Great War, New York, 1917, p 207.

3- Benoit Brunswik: **Le traité de Berlin / Annoté et commenté**, PARIS, 1878, p 26_103.

4- مصطفى كامل: المسألة الشرقية، ص ص 117 120.

المبحث الثالث: نتائج مؤتمر برلين وتغير السياسة الأوروبية الإستعمارية:

لقد كان لمؤتمر برلين بالغ الأثر في تغير السياسة الدولية.

1- نتائج مؤتمر برلين 1295هـ / 1878 م:

من خلال بنود معاهدة برلين كانت له إنعكاسات عديدة ومختلفة على الدول الأوروبية والدولة العثمانية.

أ- روسيا:

لم تقتنع بنتائج المؤتمر رغم حصولها على بعض الأجزاء الآسيوية للدولة العثمانية وفرضت عليها غرامة مالية كبيرة و أحلت نفوذها في بلغاريا , لكن في المقابل وضعت المعاهدة حدا لأطماع روسيا في تقدمها نحو الغرب ووجهتها بطريق غير مباشر إلى التوسع في آسيا¹, أما بالنسبة بريطانيا وفرنسا قد نجحتا في الوقوف في وجه أطماع روسيا لكن الأهم من كل هذا أن مشروع الجامعة السلافية التي عملت روسيا على تنميتها بعد حرب القرم و التي و صلت ذروتها في معاهدة سان ستيفانو , وأجهضت خلال مؤتمر برلين الذي قام برسم خريطة البلقان الجديدة² فكانت صدمة قاسية لمطامع القيصر الروسي , ففي حقيقة الأمر أن المعاهدة كانت تهدف في مجموعها إلى كسر اندفاع الوحدة السلافية لدى الروس.³

ب- النمسا :

فقد تحصلت على غنيمة كبيرة في غرب البلقان لكن أوضاعها في البلقان بقيت مضطربة حتى أن البوسنة و الهرسك سوف تكون هي الفتيل الذي بسببه سوف تندلع الحرب العالمية الأولى 1914-1918 م.⁴

ج- بريطانيا:

خرجت منتصرة على جميع الأصعدة حيث نجحت في توقيف مطامع روسيا التي كانت تهدد مصالحها , كما نجحت في احتلال قبرص باعتبارها مواجهة للسواحل الشمالية المصرية و نقطة مراقبة هامة , استطاعت من خلالها الهيمنة على مصر و منع أي دولة أوروبية من الاقتراب منها.⁵

1- عمر عبد العزيز : المرجع السابق , ص ص 208-211.

2- عبد الرؤوف سنو : العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878) مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية , ج 4 , ع 79-80 , تاريخ العرب و العالم , بيروت , 1985 , ص 20.

3- مانتران : المرجع السابق , ص 158 .

4- عمر عبد العزيز : نفسه , ص ص 249-250 .

5- نفسه , ص 249.

د- الدولة العثمانية :

هي الخاسر الأكبر حيث كشفت قرارات مؤتمر برلين عن مدى ضعفها لأنها فقدت معظم أملاكها في أوروبا بخسارتها لحوالي 210 ألف كلم مربع و حوالي 5.5 مليون نسمة هذا ما نتج عنه خسائر مالية لأنها كانت كلها تقريبا تدفع الجزية للدولة العثمانية , وخرجت مدانة بمبلغ مالي كبير لروسيا يقدر ب 800 مليون فرنك و اكتشفت أن بريطانيا و فرنسا قد تحولتا من شريكين لها إلى ألد أعدائها , أما من الناحية الدبلوماسية فقد فقدت هيمنتها و هيبتها على الصعيد الدولي و الكل بات يطمع فيها , لكن بالرغم من ذلك فإن المعاهدة مددت من عمر الدولة العثمانية لمدة 35 سنة، عكس ما أتت به معاهدة سان ستيفانو.¹

هـ- ألمانيا:

فقد بدت أمام الدول الأوروبية الكبرى دولة محايدة عن الأطماع كان كل همها هو إصلاح دول أوروبا و تحقيق السلام المنشود , فخلال السنوات التي أعقبت مؤتمر برلين ظهر تقارب واضح ما بين ألمانيا و الدولة العثمانية سعت ألمانيا إلى تحسين علاقاتها مع الدولة العثمانية و دعمها بزيارة الإمبراطور الألماني إلى الأراضي الدولة العثمانية عام 1889م \ 1306 هـ حيث أكرمه السلطان العثماني إكراما بالغا.²

1- مانتران , المرجع السابق , ص ص 161-162.

2- عائشة عثمان أوغلي :والدي السلطان عبد الحميد الثاني , تر :صالح سعداوي صالح , ط1 , دار البشير للنشر والتوزيع ,الأردن ,1991, ص 18 .

2- تغير السياسة الأوربية الاستعمارية:

حافظت معاهدة برلين الأولى على السلم الأوربي، غير أنه وجه أنظار القوى الأوربية إلى اتباع سياسة جديدة الا وهي الامبريالية السياسية والاقتصادية وكان هذا بإيعاز من ألمانيا التي شهدت على إثره موجة كبيرة من التوسع الإستعماري نحو قارتي إفريقيا وآسيا ما بين 1878-1880م.¹

كما ساعد في تغيير وجهات النظر الأوربية نحو الاستعمار خاصة الألمانية حينما تعالت الأصوات في ألمانيا مناديه بالمستعمرات، فلم يكن بسمارك متحمسا لهذه الأفكار لأنه وجد من الحكمة عدم تشتيت جهود شعبه في الميادين الخارجية بل البقاء داخل أوروبا تحسبا لأي طارئ، خصوصا من الفرنسيين الذين يتطلعون للتأثر من ألمانيا لكن حالة السكون الألماني لم تدم طويلا في توجهها نحو الاستعمار، كان للتجار الألمان دورا في تغيير سياسة الحكومة الألمانية بضرورة تكوين مستعمرات لها داخل إفريقيا لكي تقف ألمانيا موقفا متساويا مع الدول الأوربية، وفي عام 1878 م تأسست الجمعية الألمانية للدراسات الإفريقية في برلين وكان لها نشاط كاشفي في القارة الإفريقية خاصة في زنجبار وفي ساحل شرق إفريقيا، وفي سنة 1881 م تم تأسيس الجمعية الألمانية للاستعمار في فرانكفورت.²

وأدى ظهور الحركة الاشتراكية³ في ألمانيا وبروز عدد من الفلاسفة و من الاصوات المتعالية والمنددة بالتوسع الى تخوف المسؤولين الألمان من هذه الحركة على ان تتحول فيما بعد الى حرب طاحنة يصعب السيطرة عليها، فرأت الاتجاه لميدان الاستعمار، وفتح الباب أمام العمال لحل المشاكل الاقتصادية وتوجيه أنظار الشعب إلى الخارج بدلا المشاكل الداخلية لألمانيا ونتيجة للرغبة الألمانية في أن تجد لها مكانا تحت شمس إفريقيا اطلقت العنان لمجوحها حتى تضمن لنفسها في الضفة الأخرى من البحر أسواقا ومصادرا للمواد الأولية لتلبية احتياجاتها وسد متطلبات التمدد الصناعي، وفتح استثمارات جديدة لرؤوس الأموال وكذلك محطات التغذية بالفحم لأجل بحريتها التجارية فاندفع الرأسماليون الألمان لسواحل إفريقيا.⁴

وقد أثار موضوع التاجر الألماني الذي كان يعمل في ناميبيا، الخلاف بين بريطانيا وألمانيا لرفض بريطانيا تواجده ضمن مناطقها، هنا أعلن بسمارك أن منطقة جنوب غرب إفريقيا بأكملها تحت الحماية الألمانية وعرض على وزير المستعمرات الفرنسي رغبته في التعاون ضد بريطانيا ولم يمض عام واحد على دخول ألمانيا الاستعمار حتى كونت إمبراطورية شاسعة لها في إفريقيا.⁵

1- صلاح أحمد هريدي، مرجع سابق، ص 272.

2- هيربرت فيشر ألبرت: تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تر: أحمد نجيب وهاشم ودبع الضبع، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 385.

3- الاشتراكية Socialism: وهي الدعوة إلى تحقيق المساواة بين البشر، وجاءت هذه الأفكار من كارل ماركس وفردريك إنجلز ليأتي لينين ويطور مفاهيم الاشتراكية ويقود على إثرها ثورة عام 1917م، أنظر: نذير محب الله جزماتي، ص 26.

4- إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ص 46-50.

5- عبد الرزاق عبد الله إبراهيم، شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 42.

غيرت بريطانيا من فكرة الحياد أمام القوة الألمانية الناشئة حيث دعا المفكرون الإنجليز بأن لبريطانيا واجبا إنسانيا تجاه الشعوب المتخلفة وعليها إرسال البعثات لحمل الحضارة ونشر الدين المسيحي, وبلغ غرور بعض الكتاب بأن رأوا بأن بريطانيا أعظم دول العالم وهي مهيأة بحكم طبيعتها، لحكم غيرها من الشعوب والسيطرة عليهم، وهي تعرف كيف تحتفظ بالشعوب الخاضعة لها دون قوة أو عنف, بدأت بريطانيا في عهد زعيم المحافظين "دزرائيلي" بانتهاج سياسة خارجية نشطة ودخلت بقوة مجال الاستعمار, فأرسلت أعدادا كبيرة من المستوطنين الانجليز وبعد شرائها لأسهم الحديدوي إسماعيل في شركة قناة السويس, أصبحت تتحكم في التجارة الدولية المتجهة نحو الهند والشرق الأدنى, وقد ارتبطت السيطرة البريطانية على مصر بسيطرتها على قبرص ومالطا و اعترف مؤتمر برلين الأول بحق بريطانيا فيهما تمكينا لهذه السيطرة، فتحررت الجيوش البريطانية بعد احتلال قبرص إلى احتلال مصر عام 1882 م.¹

أما فرنسا فقد تولدت فيها روح القومية إثر هزيمتها أمام ألمانيا ويعتبر عصر الجمهورية الثالثة من أزهى عصور فرنسا الاستعمارية, فعادت عام 1879م إلى السياسة الاستعمارية مع تزايد رغبتها في التعويض عن فقدانها للألزاس واللورين، ومن رواد السياسة الاستعمارية "جول فيري Jules Ferry" الذي كان من أنصار التوسع والاستعمار الذي يرى بأن التوسع الاستعماري مفيد للأمة الفرنسية من الناحيتين النفسية والمعنوية وسوف يعيد لها هيبتها المفقودة وقد وجدت آراؤه قبولا من الساسة الفرنسيين.²

ما إيطاليا فبقيت متأخرة وذلك لانشغال الإيطاليين بتحقيق وحدتهم وأثيرت قضية هل تحذوا إيطاليا حذو الدول الأخرى؟ وانقسم الإيطاليون بين من يرى تركيز الجهود لحل المشكلات الداخلية وبين من يرى خروجها إلى العالم الخارجي واشتراكها كباقي الدول لحل مشاكلها الاقتصادية, فتوجهت أنظارهم إلى ساحل شمال إفريقيا حيث لم ينس الإيطاليون تاريخهم، أين شملت إمبراطوريتهم الرومانية البحر المتوسط آنذاك والدول الواقعة على شاطئيه فكان بمثابة بحيرة رومانية لهم³ كانت إيطاليا تسعى للاستيلاء على تونس نظرا لقربها الجغرافي ولكن التردد كان طابع السياسة الإيطالية الأمر الذي شجع فرنسا على دخول تونس بسرعة.³

1 - صطوف عبد الكافي: مرجع سابق, ص342.

2- Henry Daniel Funk, Aspects of European diplomacy since 1878,p5.

3- شوقي الجمل, عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: مرجع سابق, ص 193 .

أما النشاط الاستعماري البلجيكي فمثله الملك "ليوبولد الثاني" Leoupold الذي أراد أن يكون لبلاده نشاط استعماري خار أوروبا كما أراد تخليد ذكره ورفع شأن بلاده, حيث كان من الصعب توسيع حدود بلاده في أوروبا فاتجه نظره في البداية إلى آسيا ثم استقر في إفريقيا وركز جهوده في الكونغو باعتباره الميدان الذي يحقق فيه أحلامه, ومنذ عام 1880 انكشفت مطامع بلجيكا في الكونغو والتي كانت سببا في توجيه الأنظار إلى إفريقيا الوسطى خاصة بعدما أثبتت مسألة بعث الحضارة والإنسانية فيها, من خلال مؤتمر بروكسل الذي انعقد في عام 1876 م وأصبح الملك ليوبولد ومساعدته "ستانلي Stanly" والهيئة الدولية تتحكم في الحوض الأوسط للكونغو منذ 1878م.¹

وعلى إثر ذلك سعت بريطانيا لحماية تجارتها ومقاومة النفوذ البلجيكي والفرنسي في غرب إفريقيا فدفعت البرتغال للمطالبة بحقوقها القديمة في الكونغو, في مقابل السماح للتجار والمبشرين البريطانيين بالتجول في المنطقة لكن الطرف الفرنسي والألماني قاما باعتراضهما لهذه المعاهدة, وعدم الاعتراف بها الذي جعل بريطانيا في عزلة شديدة جعلها تعترف في المقابل بحماية ألمانيا على جنوب غرب إفريقيا في جوان عام 1884 م, لكن التقارب الألماني الفرنسي كان قد بلغ شوطا بعيدا وظهر ذلك في مؤتمر لندن عام 1884 م عندما انحازت ألمانيا لفرنسا ووافقا على ضم ألمانيا ل"الكامبيرون" و"التوجولاند" وهما يقعان بالقرب من مناطق النفوذ البريطانية, وفي أوت من نفس العام توسعت ألمانيا في جنوب إفريقيا وضمت الساحل بين الكاب وأنغولا, وفي أكتوبر عام 1884 م وصل التفاهم الألماني الفرنسي ذروته عندما قدمت الدولتان معا دعوة مشتركة لبريطانيا وذلك لحضور مؤتمر برلين للبحث في المسائل الدولية التي تخص شؤون غرب إفريقيا.²

1- Claude Roosens ,**Les Relations Internationales De 1815 A Nos Jour**, bruylant-academia, Belgique,2001.p 169.

2- محمد علي القوزي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر, دار النهضة العربية, بيروت, لبنان, 2006, ص 115.

الفصل الثالث

مؤتمر برلين الثاني 1884-1885.

المبحث الأول: الظروف والأسباب.

المبحث الثاني: مجريات الأحداث .

المبحث الثالث: نتائج وانعكاسات المؤتمر .

المبحث الاول : ظروف وأسباب انعقاد المؤتمر

كانت القارة الافريقية مسرحا للتنافس الاستعماري الاوربي خاصة خلال القرن التاسع عشر، وما أدى الى توتر العلاقات وتضارب وجهات النظر نتيجة تصادم مصالح تلك القوى، ولابعد شبح المواجهة العسكرية بين تلك القوى، رأى الزعيم الألماني أتوفون بسمارك ضرورة عقد مؤتمر يجمع تلك القوى لتقريب وجهات النظر فكان له ذلك متمثلا في مؤتمر برلين (1884-1885م).¹

شهدت مرحلة ما قبل انعقاد المؤتمر سلسلة من المحادثات السرية، هذه المحادثات كانت في الأروقة قبل الدخول إلى قاعة المؤتمر، لجس النبض حول البنود التي سوف تناقش في المؤتمر، ومدى قبولها من طرف الدول الاربعة، والتوصل الى صيغة تفاهمية بين هذه القوى، والذي انبثق عنه سلسلة من النتائج والقرارات التي طبقت فعلا على الساحة الافريقية.²

أولا : ظروف انعقاد المؤتمر :

قامت فرنسا بارسال "دي برازا De Braza"³ الذي سيطر على مستعمرتي "الكونغو برازافيل" و"الغابون" لتصبحا مستعمرتين فرنسيين، تم هذا بعد ان انكشفت واتضحت مطامع "ليوبولد"³ الشخصية في المنطقة 1880، وهذا التصرف أزعج وأثار حفيظة كل من بريطانيا وبلجيكا، أما بالنسبة لسياسة "بسمارك" فقد ساهمت في زيادة حدة التوتر بين هذه الدول خاصة بعد مساندتها لبريطانيا في احتلال مصر 1882م بالمقابل الحصول على العضوية في صندوق الديون.⁴

إحتج التجار البريطانيون وقدموا تحذيرا لحكومتهم من تصاعد النفوذ الفرنسي بمنطقة الكونغو والمتمثل في نشاط "دي برازا De Brazal" ،وعرقلة الملاحة والتجارة في حوض الكونغو، وتم رفع مذكرة إلى اللورد "جرانفيل" في 12 نوفمبر 1883م من قبل أعضاء غرفة "مانشستر التجارية" وهذا من أجل تدخل حكومتهم "بريطانيا" لاتخاذ موقف إزاء التغلغل الفرنسي بالمنطقة وإنشاء مركز بريطاني على النهر.⁵

1- محمد فاضل علي باري: المسلمون في غرب إفريقيا (تاريخ وحضارة)، بيروت، دار الكتب العلمية، 1971، ص 159.

2- فيصل موسى: المرجع السابق، ص 131.

3- بيار سافورنيل دي برازا (1852-1905)م: مستكشف فرنسي، اكتشف الكونغو وأصبح حاكما عليه ما بين عامي (1887-1897) ينظر : رؤوف سلامة موسى، مرجع سابق، ص 118.

4- فيصل موسى: نفسه، ص 131.

5- إلهام علي: بحوث ودراسات وثائقية، ص 193.

إن سوء الفهم الذي حدث بين ألمانيا وإنجلترا كان نتيجة سلسلة من الاحداث التي أدت إلى القطيعة بينهما وكان الخلاف بين الدولتين قد بدأ حول منطقة "أنجرا بكونينا"¹, بالإضافة إلى إعلان بسمارك أن منطقة جنوب غرب إفريقيا بأكملها تحت الحماية الألمانية, حيث كان قرار إعلان الحماية في 24 أبريل 1884م سببا في توتر العلاقات¹.

وعندما قامت بريطانيا بضم "الكاب"² ليشولاند³ إلى مناطق نفوذها، هذا التصرف أثار حفيظة وغضب "بسمارك", حيث قام بإرسال احتجاج إلى السفير الألماني بلندن في 24 جولية 1884م يندد ويعرب عن رفضه لما أقدمت عليه بريطانيا, أعقب هذا الإحتجاج إعلان الحماية على الشريط الساحلي "لأنجرا بكونينا" من حدود مستعمرة الكاب على الحدود البرتغالية في أنغولا وأدت السياسة السابقة الذكر إلى التقارب بين ألمانيا وفرنسا، ويظهر ذلك من خلال مساندة ألمانيا لهذه الأخيرة في مؤتمر لندن 18 جوان 1884 م، عند مناقشة الميزانية المصرية، هذه المسألة التي كانت تخص الدول الأوروبية عامة والبريطانية خاصة, لم يكتف بسمارك بهذا الحد بل راح الى ابعده من ذلك وأبدى استعداده للتعاون مع فرنسا عقب المعاهدة البريطانية البرتغالية 26 فيفري 1884 م. وهكذا بدأت المباحثات بين الطرفين ففي 26 أوت 1884م اقترح وزير خارجية ألمانيا "الكونت هانز" على فرنسا ضرورة التوصل إلى اتفاق بينهما بشأن القضايا في غرب إفريقيا وقبل شهر من انعقاد المؤتمر ظهر خلاف بين كل من فرنسا وبريطانيا بخصوص المسألة المصرية, هذا الخلاف أدى إلى تخوف بسمارك من احتمالية نشوب مواجهة عسكرية بينهما م، ما أدى به إلى دعوة بريطانيا إلى المؤتمر مع اطلاعها على الاسس التي سوف يعقد على أساسها المؤتمر⁴.

وبالرغم من الموافقة المبدئية التي أبدتها وزير خارجية بريطانيا "جرانفيل" إلا أن الاتصالات البريطانية الألمانية كانت متواصلة وعلى قدم وساق وذلك من أجل الاستفسار حول أسس المؤتمر. وبعد محادثات مطولة أبدت بريطانيا اعتراضها حول غموض حرية التجارة في المبدأ الأول, وإلى أي مدى يطبق مبدأ الاحتلال الفعلي, بخلاف هذا لم تعترض على أي مبدأ آخر، وكان هدفها من ذلك هو التمييز الكونغو والنيجر الذي تسيطر عليه⁵.

1- أنجرا بكونينا: أو إنجرا الصغرى تقع في إفريقيا الجنوبية الغربية وقد وضع العلم الألماني على ساحلها من طرف تاجر ألماني "لودريتز" وكانت محل خلاف بين ألمانيا وبريطانيا قبل المؤتمر.

2- الكاب: إقليم في جنوب إفريقيا الجنوبية، قاعدته كاب تاون، ينظر المنجد في اللغة والاعلام، المرجع السابق، ص 446.

3- لبيتشولند: محمية بريطانية في جنوب إفريقيا تسمى حاليا بتسوانا نالت استقلالها عام 1966م، ينظر لمنجد اللغة والاعلام، المرجع السابق، ص 172.

4- عبد الرزاق عبد الله، شوقي عطا الله الجمل: دراسات المرجع السابق، ص 52.

5- نفسه، ص 53.

ثانيا : الأسباب :

تظافت جملة من العوامل والأسباب التي أدت "بسمارك" إلى دعوة القوى الأربية الاستعمارية لعقد هذا الاجتماع والتي سوف نعرض على البعض منها:

1- اشتداد التنافس الأوربي:

نظرا لجشع بعض الدول الأوربية التي استحوذت على جل أقطار القارة السمراء لوجدها ولم تعطي الآخرين شيئا، هنا بدأت يدب الشك والتوتر بين القوى الأوربية.¹ فراحت كل دولة تسارع للحصول على مناطق نفوذ، فشهدت القارة الإفريقية في منتصف القرن 19 م موجة من التكالب الاستعماري، الذي ظهر هذا على إثر ضعف الدولة العثمانية من جهة، ومن جهة ثانية فإنه لا يخفى ان شمال افريقيا كانت تحت سلطة الدولة العلية، فالطفرة التي شهدتها أوربا انطلاقا من النهضة الأوربية إلى سلسلة الكشوفات الجغرافية وصولا الى الثورة الصناعية، كانت لها انعكاسات سلبية على عموم العالم الاسلامي²، حيث ازدادت الحاجة إلى المواد الأولية والأسواق الخارجية لتصريف فائض المنتوجات، كما لا ننسى تردي الأوضاع في أوربا والتذمر في أوساط مجتمعاتها خاصة بعد الحروب النابليونية، فأصبحت هذه الدول تبحث عن مناطق جديدة لإسكات المعارضة والبحث عن مناطق لإسكان فائض السكان ووجدت ملاذها وضالتها في القارة الافريقية وحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية كما لا ننسى الدافع الديني، ازدادت التوجهات الاستعمارية للقارة ولتنظيم التنافس وتقسيم الكعكة جاء مؤتمر برلين.³

1- نجم عبد الأمير الأنباري: مؤتمر برلين (1884-1885) والصراع الأوربي على القارة الافريقية، مجلة لكلية الآداب، العدد 95، ص 696.

2- صلاح الدين حافظ: صراع القوى الأوربية حول القرن الافريقي، عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص 60.

3- عبد العزيز سليمان النوار، عبد المجيد النعني: المرجع السابق، ص 317.

2 - المعاهدة البريطانية البرتغالية

لقد كانت هذه المعاهدة المبرمة بين الطرفين البريطاني والبرتغالي في 26 فيفري 1884م، عامل من عوامل عقد مؤتمر برلين. فقد كانت بريطانيا ترفض الاعتراف بالسيادة البرتغالية على ساحل أنغولا، رغم اعترافها الضمني لذلك عامي (1810-1817م) الخاصة بتجارة الرقيق¹، بينما كانت البرتغال ترفض مطالب بريطانيا والاعتراف لها في حوض الكونغو.²

عقب المناورة التي قامت بها فرنسا في حوض الكونغو (1882-1883 م)³ في وجه التجارة الدولية بسبب سياسة الضرائب التي انتهجتها حدث تقارب بينهما، حيث خافت كل واحدة منهما على مصالحهما في المنطقة، فقد خافت البرتغال على فقدان ما تعتبره ملك خاص بها في المنطقة، في حين خافت بريطانيا على إقفال نهر الكونغو في التجارة الدولية، بسبب السياسة الضريبية الفرنسية.

واتخذت الدولتان أسس جديدة للتفاهم والتقارب، لكن المشروع وجد هجوما من قبل الرأي العام والدول الأوروبية، فعند عرضه على البرلمان البريطاني عارضه النواب واستنكروا وضع دلتا نهر الكونغو في يد دولة سيئة.⁴ على اثر الأحداث المتتالية اقترحت البرتغال أسس جديدة للتفاوض، وذلك من خلال عقد مؤتمر دولي ووجد هذا الرأي قبول من طرف ألمانيا.⁵

1- هربت فيشر ألبرت: المرجع السابق، ص 135.

2- فرغلي علي تسن هريدي: مرجع سابق، ص 115.

3- نهر الكونغو: هو نهر ينبع من جنوب شرق الكونغو (زائير سابقا)، وهذا النهر يعد ثاني أطول نهر في أفريقيا بعد نهر النيل انظر: محمد محي الدين رزق: إفريقيا وحوض النيل، مطبعة عطايا، مصر، 1939، ص 88.

4- فرغلي علي تسن هريدي: نفسه، ص 115.

5- عبد الرزاق عبد الله ابراهيم: المسلمون والاستعمار الاوربي في افريقيا، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 22.

3- الحفاظ على المصالح الاستعمارية والسلام الأوربي:

تسعى الدول الاستعمارية للحفاظ على مكاسبها من ناحية , ومن ناحية أخرى البحث على مناطق نفوذ جديدة لها في القارة الإفريقية , الأمر الذي دفع بها إلى عقد مؤتمر دولي , من أجل مناقشة ودراسة القضايا العالقة فيما بينهم بهذا الخصوص , هذه المعطيات دفعت "بسمارك" إلى إرضاء رجال السياسة وتطلعاتهم ورغباتهم الاستعمارية والطبقة البرجوازية (التجارية والرأسمالية الألمانية النامية) لهذا دعي الى عقد المؤتمر ولم يكن يهتم لأمر إفريقيا او القضايا التي تخصها. ففي سنة 1883م وجه "بسمارك" إلى جمعيات التجار في إفريقيا نداء بتقديم حلول مقترحة لصالح التجارة الألمانية، وفي سنة 1884م قام بإصدار كتاب جمع فيه كل الشكايات المقدمة من طرف التجار الألمان في إفريقيا التي أعربوا فيها عن سوء المعاملة من قبل القناصل البريطانيين لهم¹.

وقد كان الهدف من وراء مشاركة ألمانيا وفرنسا في المؤتمر هو الحد من النشاط البريطاني في حوض النيجر والكونغو، أما بالنسبة للبرتغال وبريطانيا فكانت مشاركتهم في المؤتمر لإفشال مشروع "ليوبولد" في الكونغو وخوفا من أطماعه في المنطقة وجعلها تحت النفوذ البلجيكي².

زاد تضارب مصالح القوى الأوروبية حول القارة الإفريقية من اشتداد التوتر والصراع فيما بينهم , الأمر الذي أصبح يهدد السلام في أوروبا ، وحفاظا على التوازن الدبلوماسي والسلام الأوربي , لم يكن أمام القوى الكبرى سوى عقد مؤتمر للتفاوض على مناطق النفوذ في إفريقيا³.

1- زاهر رياض: استعمار أفريقيا، الدار القومية للطباعة، مصر، 1965، ص 223.

2- محمد علي الفوزي: المرجع السابق، ص 116.

3- ألبير أدوا بواهن: تاريخ إفريقيا العام في ظل السيطرة الاستعمارية (1880-1935)، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، 1998، ص 44.

4- الأطماع الأوروبية في حوض الكونغو:

تعد منطقة حوض نهر الكونغو منطقة واسعة في قلب القارة الإفريقية، فقد عرفت تنافس شديد بين الدول الأوروبية لكشفها حيث أرسلت الجمعية الجغرافية البريطانية العديد من المكتشفين للتوغل فيها،¹ وكان من بينهم "فارتي كامبيرون"² والذي قدم طرحه فيما يخص حوض الكونغو والقائل: بأن حوض الكونغو لا يتصل بنهر النيل، هذا الطرح زاد من اشتداد التنافس والاطماع الاستعمارية على المنطقة، حيث سارعت بريطانيا لتوقيع المعاهدات مع زعماء القبائل لتضع المنطقة تحت الحماية البريطانية. هذا الأمر أثار حفيظة "ليوبولد" ليقوم هو أيضا بدوره بإرسال المكتشف البريطاني "تسانلي"³ للقيام برحلة استكشافية للمنطقة وعلى حسابه الخاص، كما قامت فرنسا بإرسال مستكشفين أيضا.

وعند سقوط الأقنعة وانكشف النوايا الأوروبية حول المنطقة أصبح عقد المؤتمر أمر ضروري لمناقشة القضية الكونغولية خاصة والشؤون الإفريقية عامة، حيث ارادت بريطانيا دحر البرتغال والانفراد هي لوحدها بالمنطقة، كما اتضحت نوايا "ليوبولد" في السيطرة على المنطقة، وهكذا كانت الشرارة التي دفعت للتوسع الأوربي.⁴

1- عبد الرزاق عبد الله ابراهيم: المسلمون والاستعمار مرجع سابق، ص 22.

2- قارني كامبيرون: مكتشف بريطاني بدأ رحلته في (1873-1879) تم إرساله من طرف الجمعية الجغرافية البريطانية، ينظر: مُجدحي الدين رزق: مرجع سابق، ص 86.

3- ستانلي هنري مورتن (1841-1904) م: رائد إنجليزي، توغل في مجاهل إفريقيا، واكتشف نهر الكونغو ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 296.

4- Keith, Arthur Berriedale, *The Belgian Congo and the Berlin act*, Oxford: At the Clarendon Press, 1919, pp 42 -56.

المبحث الثاني: مجريات الأحداث:

وجهت المانيا الدعوة لمختلف القوى الاوربية لحضور المؤتمر وتم عقده بمدينة "برلين" في عشر جلسات في الفترة الممتدة من 15 نوفمبر 1884م إلى غاية 26 فيفري 1885م, حيث تصادف هذا التاريخ الأخير مع الذكرى السنوية للمعاهدة البريطانية البرتغالية وافتتح يوم السبت على الساعة الثانية زوالا, في قصر "راد زيفيل rad zivill"¹ بحضور مندوبي 14 دولة وهي النمسا والمجر, ألمانيا, بلجيكا, فرنسا, بريطانيا, البرتغال, إسبانيا, روسيا, السويد, النرويج, تركيا, الولايات المتحدة الأمريكية, إيطاليا, هولندا, الدانمارك² وهم كالتالي:

* عن إمبراطورية ألمانيا حضر كل من: السيد وأتون Othon أمير بسمارك والسيد بول Paul وزير الدولة سكرتير مكتب الشؤون الخارجية, والسيد أوغست بوش Augusta Busch مستشار ونائب سكرتير الدولة للشؤون الخارجية, والسيد هنري دو كوسرو Henri de Kusserow مستشار مفوضية الشؤون الخارجية)³.

* عن مملكة بلجيكا حضر: السيد غابريال أوغيست Gabriel Auguste وزير بمطلق الصلاحيات و مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالته إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.⁴

* مملكة الدانمارك حضر السيد إميل دو فين Emile de Vind حاجب الملك وزير بمطلق الصلاحيات, مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالته إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.⁵

1-Henri brunxhuig. **Le partage de l Afrique noire**.inprimerieliewe.mame édition.1971.falmmarion.france.p 60.

2-Jean Ziegler, **Décolonisation Instabilités Et Famines En Afrique,100 Ans Après La Conférence De Berlin** ,Solidarité Socialiste .p28.

3 - Jean Ziegler,ibid, p28.

4 -ibid, p28.

5- ibid, p28.

- * عن مملكة إسبانيا حضراً السيد فرانسيسكو ميري كولوم Francisco Merry colom وزير بمطلق الصلاحيات ,مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا¹.
- * عن الولايات المتحدة الأمريكية حضر كل من : السيد جون.أ. كاسون John.A.Kasson وزير بمطلق الصلاحيات ,مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا والسيد هنري.س. سانفورد Henry .S. Sanford وزير سابق².
- * عن جمهورية فرنسا حضر: السيد ألفونس Alphonse ,بارون دو كورسيل سفير مفوض بمطلق الصلاحيات لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا³.
- * عن المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلندا حضر :السيد إدوارد بولدوين ماليت Edward Baldwin Malet سفير مفوض بمطلق الصلاحيات لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا⁴.
- * عن مملكة إيطاليا حضر :السيد إدوارد Edward سفير مفوض فوق العادة بمطلق الصلاحيات لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا⁵.
- * عن مملكة الأراضي المنخفضة حضر :السيد فريدريك فيليب Frederic Philippe وزير بمطلق الصلاحيات ,سفير مفوض فوق العادة لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا⁶.
- * عن مملكة البرتغال حضر كل من :السيد دا سيرا غوماز Da Serra Gomes وزير بمطلق الصلاحيات سفير مفوض فوق العادة لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا والسيد أنطوان دي ساربا بيمانتال Antoine de Serpa Pimentel مستشار الملك⁷.
- * عن إمبراطورية روسيا حضراً السيد بيار Pierre ، مستشار خاص للإمبراطور وزير بمطلق الصلاحيات ,مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالة ملك الأراضي المنخفضة⁸.
- * عن مملكة السويد والنرويج حضر :السيد غيليس Gillis وزير بمطلق الصلاحيات ,مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا⁹.
- * عن إمبراطورية الدولة العثمانية حضراً محمد سعيد باشا Mohamed Said Bacha صاحب المقام العالي وزير وسفير مفوض فوق العادة وبمطلق الصلاحيات لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا¹⁰.

1-Jean Ziegle,op,cit ,p28.

2- Jean Ziegle, ibid,p28 .

3 -ibid

4- ibid

5 -ibid

6- ibid

7 -ibid

8- ibid

9-ibid.

10- ibid

ويتضح أن هناك خمس دول كان لها بالغ الأثر في مجريات الأمور الخاصة بالمؤتمر وهي: فرنسا وبريطانيا وألمانيا والبرتغال و هيئة الكونغو الدولية، وقد أدت مساندة ألمانيا للهيئة الكونغولية الى حدوث تباعد بين هذه الأخيرة وبين فرنسا في حين تقاربت مع بريطانيا، أما بالنسبة للبرتغال فقد كانت سياستها متقاربة مع فرنسا. أما هولندا فقد أيدت ألمانيا وبريطانيا حول مصالحهم بخصوص الحرية التجارية في حوض الكونغو.¹

روسيا ساندت فرنسا بسبب تخوفها من أن يطبق مبدأ حرية التجارة في الدانوب، وهذا خوفا على مصالحها.²

أما إيطاليا فقد اتسم موقفها بالغموض طوال جلسات المؤتمر سعت لإبقاء العلاقات الودية مع بريطانيا حفاظا على مصالحها، لذلك انضمت الى القوى المطالبة بتطبيق مبدأ حرية التجارة في حوض الكونغو، في حين نجد غياب تام لممثلي الشعب الإفريقي ولم يتم إدراج أي محادثات تخصهم.³

وتمت مناقشة جدول أعمال المؤتمر في عشر جلسات رسمية تنطلق بعد الساعة الواحدة زوالا، بالإضافة الى وجود بعض الجلسات السرية التي لم يتم توثيقها بصفة رسمية، كانت بمثابة جس نبض المؤتمر، حول بعض المسائل والقضايا التي سوف تطرح، ويتم تناولها فيما بعد في قاعة الاجتماعات.⁴

1-jean Claude allain **la conférence de Barlin sur l'Afrique(1884-1885) l'Afrique noire**

Dupuis la conférence de ber lin,op ,cit,p22.

2-إبراهيم عبد الرزاق: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا, ص55.

3- علي فضل باري:المسلمون في غرب إفريقيا (تاريخ وحضارة), بيروت, دار الكتب العلمية, 1971, ص 159

4 -Henri Brunschwing , **le partage de l'Afrique noire**, Ed:Flamario, 1971,p 47.

حضرت أعمال المؤتمر الأساسية في اللجان الفرعية التي كانت تعقد بين الجلسات العامة وصدرت قرارات المؤتمر في شكل ميثاق عام (General Act)¹.

تضمن ستة قرارات وسبعة فصول وثمانية وثلاثون مادة، موقعه من طرف ممثلو الدول المشاركة في المؤتمر، لاستثناء الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عزلها، وقد نصت المادة 38 من قراراته أن المواد المعتمدة من قبل الدول المشاركة والموقعة تصبح سارية المفعول بعد موافقة كل الأطراف عليها.

من أهم المواد التي أقرها المؤتمر:

- حرية التجارة في الحوض الكونغو، وهي القضية التي استغرق بحثها حوالي أسبوعين.
- حرية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر.
- إلغاء تجارة الرقيق.
- عدم وضع أي دولة حمايتها على أي منطقة في القارة الأبعد اعلام الدول الموقعة على الإتفاق.²
- أي دولة سبق لها الارتباط بمعاهدات أو اتفاقيات مع السكان الأصليين للمنطقة، يحق لها إحتكار التجارة معهم دون تدخل دول أخرى.
- أي دولة أوروبية تحتل بلد إفريقي يحق لها ان تستعمره هذا البلد فيما بعد.
- إعطاء المنظمة الدولية برئاسة الملك البلجيكي "ليوبولد" الحق في امتلاك أراضي حوض الكونغو، على أن تكون منطقة محايدة مع ضمان حرية التجارة بها.³

1- انظر الملحق رقم 2

2- A.A.duboahen, **histoire général de l'Afrique sous domination coloniale (1880-1935)** t7, Unesco/nea, paris 1987,p51.

3- محمد عبد الفتاح إبراهيم: أفريقية من مصب نهر الكونغو الى منابع النيل في هضبي البحيرات، مكتبة الانجلو المصرية، 1968، ص315.

المبحث الثالث : نتائج وانعكاسات المؤتمر :

تعتبر مؤتمر برلين منعرجا حاسما في تاريخ أوربا وإفريقيا خاصة، والعالم عامة، حيث بدأ التكالب الاستعماري الأوربي وتقسيم القارة الإفريقية بين تلك القوى، وتكريس مبدأ الأفضلية للأقوى مستخدمين في ذلك شتى الوسائل والأساليب ما ساعد في التعجيل بتقسيم القارة الإفريقية.

أولا: على الصعيد الأوربي:

انطلاقا من مقولة "أرض بلا صاحب" أطلقت الدول الأوربية العنان لنفسها للسيطرة على هذه الأراضي وما أوسعها من أراضي وما أجملها من غنيمة.¹

حيث تحصلت فرنسا على نصيب الأسد من القارة الإفريقية، فقد بسطت نفوذها على جزء كبير من شمال إفريقيا بدأ بالجزائر 1830م، ثم تونس 1882م، ليتمدد نفوذها وسيطرتها إلى السودان الغربي.²

قامت فرنسا بربط مستعمراتها في شمال إفريقيا بمستعمراتها في الغرب، كما حاولت مد نفوذها إلى "واد النيل" وضمت الصومال ومدغشقر الغابون و إفريقيا الاستوائية.³

أما بالنسبة لبريطانيا فقد كانت تسيطر على مصر 1882، وعقب المؤتمر في جوان 1885م، سارعت لتوسيع مستعمراتها وتكوين محمية لها على الساحل النيجيري، وسيطرت غربا على جامبيا و سيراليون وساحل الذهب ونيجيريا، حيث لا يحدها على مستوى الداخل سوى مناطق النفوذ الفرنسي، والكنغو البلجيكية، أما من الناحية الشرقية فسيطرت على الصومال البريطاني المواجه لعدن، والجنوب الغربي وجزيرة زنجبار، وكل ما يسمى بشرق إفريقيا البريطانية "كينيا"، "اوغندا" كما سيطرت على نياسا لاند "ملاوي"، روديسيا الشمالية "زامبيا"، روديسيا الجنوبية "زمبابوي" بالإضافة إلى "الكاب" و "ناتال".⁴

1- صلاح الدين حافظ: صراع القوى الأوربية حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة، الكويت، ص 45.

2- درر سمعان بطرس فرج الله: العلاقات الدولية السياسية في العشرين (1890-1918)، ج1، ط1، مكتب الأنجلو مصرية، 1974، ص 116.

3- جوزيف كيريبو: تاريخ إفريقيا السوداء، تر: يوسف شلب الشام، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1994، ص 719.

4 - درر سمعان بطرس فرج الله: مرجع سابق، ص 115.

بالنسبة للبرتغال فقد تحصلت على ميناءين صغيرين في شمال الكونغو، مع الاحتفاظ بمستعمراتها القديمة في "موزنبيق" على الساحل الشرقي و غينيا البرتغالية و انغولا على الجهة الغربية للقارة، وعلى الرغم من محاولاتها من أجل التوسع وبسط نفوذها إلا أنها لم تستطع فعل ذلك والوصول إلى مبتهاها فقد وجدت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا لها بالمرصاد وعملوا على الحد من توسعاتها.¹

أما بالنسبة لإسبانيا فقد دعمت نفوذها في المناطق الساحلية المواجهة لجزر الكناري وفي منطقة "ريو دي اورو" بالإضافة إلى تثبيت أقدامها من المناطق المغربية "مليلة" و "سبتة".²

أما إيطاليا فاحتلت منطقة "بيلول" بالإضافة إلى احتلال العديد من الموانئ الواقعة على "البحر الأحمر" و تكوين مستعمرة لهم "إيريتريا".³

أما ألمانيا فقد استطاعت الحصول على أربعة مناطق وهي: جنوب غرب إفريقيا- توجلاندا غرب إفريقيا- الكاميرون- شرق إفريقيا إقليم تنجانيقا".⁴

1- فرغلي علي تسن: مرجع سابق، ص 18.

2- شوقي الجمل: كشف المرجع السابق، ص 351.

3- شوقي الجمل: نفسه، ص 352.

4- رولاند أوليفرجون: موجز تاريخ إفريقيا، ج3، تر: دولت أحمد صادق، مر: مُجد السيد غلاب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص201.

ثانيا: على القارة الإفريقية:

لقد كانت نتائج المؤتمر متمثلة في :

أ - معاهدات التقسيم الأوروبية الإفريقية: بعد التوقيع على وثيقة برلين 1884-1885م، أصبح نفوذ القوى الأوروبية الاستعمارية في القارة الإفريقية يستند إلى أسلوب الاتفاقيات والمعاهدات، وكان أول نوع من الاتفاقيات هي التي تنازل بمقتضاها بعض الملوك والزعماء عن ممالكهم لصالح القوى الأوروبية بداعي الحماية مع الحفاظ على مكانة الملك وزعامته بين أهله، وهذا النوع من الاتفاقيات هو قليل مقارنة بالنوع الثاني من المعاهدات ومن أبرزها نجد تلك الاتفاقية التي تمت بين ملك بوغندا في أوغندا الملك 'موانغا' مع الحاكم البريطاني 'فريدريك لوغارد' عام 1890م.¹

ب / المعاهدات الأوروبية الأوروبية: وهي من أخطر المعاهدات على القارة، ومن أبرز المعاهدات التي تم بها تقسيم القارة الإفريقية نجد:

1: المعاهدة الأنجلو-ألمانية 1 نوفمبر 1886:

حددت هذه المعاهدة مناطق النفوذ التابعة لكل من بريطانيا وألمانيا في شرق إفريقيا، حيث وضعت زنجبار معظم الأراضي التابعة لها داخل منطقة النفوذ البريطانية، كما ضمنت لألمانيا نفوذها السياسي في شرق إفريقيا "منطقة تنجانيقا"، وبذلك قسمت هذه المعاهدة الامبراطورية العثمانية تقسيما فعليا في شرق إفريقيا، كما تعهدت بريطانيا بمقتضى نصوص الاتفاق بأن تعمل على عدم ضم الأراضي الواقعة خلف مناطق النفوذ الألمانية.²

2: المعاهدة الأنجلو-إيطالية 1891م: حددت هذه الاتفاقية منطقة النفوذ البريطانية في أعالي النيل، ورسمت

حدود دولة السودان بشكل تام، كما ضمنت الاتفاقية لإيطاليا نفوذها في إريتريا، ورسمت معالم البلاد هناك.

1-Oliver, Ronald and J, D. Fage and G,N. Sanderson. **the Cambridge History. From 1870 To 1905**, Vol 06, Cambridge University press, 1985, p 575.

2- رجب حراز: بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص، ص 53، 50.

3- المعاهدة البرتغالية الفرنسية 1886 ، المعاهدة البرتغالية الألمانية 1886 ، المعاهدة البرتغالية البريطانية 1891:

رسمت هذه المعاهدات الثلاث معالم مستعمرات البرتغال في كل من أنغولا وموزمبيق, حيث عينت الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ ألمانيا مع البرتغال , وحددت حدود منطقة النفوذ البريطانية في وسط القارة (روديسيا الجنوبية, ومالاوي).¹

4- المعاهدة البلجيكية البريطانية 1894 : تم فيها تعيين حدود دولة الكونغو الحرة بحيث صارت بمثابة منطقة عازلة بين الأقاليم الخاضعة لفرنسا (الكونغو برازافيل والغابون) ووادي النيل.

5- اتفاقية ساي برووا 1890 واتفاقية النيجر 1898 : أتمت هذه الاتفاقيتين تقسيم منطقة غرب أفريقيا برمتها بين فرنسا وبريطانيا , حيث عينت منطقة النفوذ البريطانية والتي خصّصت بلاد غمبيا داخل بلاد السنغال , بالإضافة إلى سيراليون , ساحل الذهب (غانا) ونيجيريا , أما بقية المنطقة فقد آلت لصالح فرنسا حيث جزأتها إلى دويلات صغيرة ابتداء من موريتانيا في الشمال مروراً بالسنغال و غينيا و ساحل العاج و الطوغو و البنين و الكمرون بالإضافة إلى المناطق الداخلية و مالي و النيجر و التشاد و فولتا العليا و إفريقيا الوسطى.²

ج- تغير الخريطة السياسية: فالخريطة السياسية التي صنعها الاستعمار في القارة الإفريقية والتي أوجد فيها قرابة 54 بلد مجزأ إلى وحدات صغيرة لا ترقى إلى مستوى الدولة , كما أن تلك الحدود كانت وقوداً لصراعات جمّة بحيث معظم الدول الإفريقية عشية الاستقلال راحت تطالب بإعادة رسم الحدود , فمن المشاكل التي نتجت عن التقسيم السياسي الإستعماري مثلاً نجد غينيا التي تعتبر جزءاً من السنغال والطوغو شعبها يشترك في كثير من الخصائص مع سكان ساحل الذهب (غانا) والبنين حيث تعود أصولهم جميعاً إلى قبائل البانتو.³

د- مشاكل الحدود واللجئين والأزمات الاقتصادية والاجتماعية: ومن أبرز المشكلات التي نتجت عن الخلافات الحدودية قضية الأوغادين بين الصومال وإثيوبيا و المشكلة التشادية السودانية حول قبائل الوداي , بالإضافة إلى النزاع الموريتاني السنغالي حول قضية قبائل التكرور , قبائل الباكونغو الممزقين بين الكونغو برازافيل , والكونغو كينشاسا , قبائل الهوسا بين النيجر ونيجيريا.⁴

1- أوزويغوي . ج . ن. (تقسيم أفريقيا وغزوها على يد الأوربيين), موسوعة تاريخ إفريقيا العام , المجلد السابع , اليونيسكو, 1990, ص 64.

2- Brunshwig henri : le partage de l'afrique noire, Flammario, 1971, p,p 82.

3- أوزويغوي . ج . ن. نفسه , ص 51.

4- رفاعي عبد العزيز : مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال , ط 1 , مكتبة القاهرة الحديثة , 1970, ص ص 61 63.

الخاتمة

عرف العالم خلال القرن الثامن عشر سلسلة من التطورات التي أدت الى تغير موازين القوى, فقد عرفت القارة الأوروبية تغيرات جذرية انطلقا من النهضة الأوروبية إلى سلسلة الكشوفات الجغرافية وصولا إلى الثورة الصناعية, وهذه الأخيرة كانت انطلاقتها من بريطانيا فقد أدت هذه التطورات الى الاهتمام بالعلوم التجريبية واطلاق الروح الفردية, ففتحت الباب على مصرعية لبداية حضارة جديدة وظهور حركة قومية كانت من نتائجها ظهور الحركة الاستعمارية التي جاءت باحثة عن مناطق النفوذ والمواد الأولية والبحث عن الاسواق الخارجية....

وقد كرس اللقاءات والمؤتمرات الأوروبية العلنية منها والسرية, والمنعقدة طيلة القرن التاسع عشر هذا التوجه, ومنها مؤتمري برلين الأول 1878 م وبرلين الثاني 1885/1884, وقد جاء في سياقيات تاريخية خاصة وفي ظل ظروف متشابكة ومعقدة, وكانت لهما انعكاسات وتداعيات, وبعد الدراسة والبحث فيهما وأثارهما على منطقة شمال افريقيا, وبالتحديد منطقتنا المغربية, ولو بشكل مجمل, خرجت ببعض الخلاصات أبرزها في الآتي:

- أن الحركة الاستعمارية لم تعد حكرا على القوى القديمة التي تمثلها بريطانيا وفرنسا, بل ظهرت قوى أخرى على الساحة هي بالاساس ألمانيا.

- ازداد التنافس الاستعماري داخل القارة الأوروبية, مما أدى إلى التخوف من احتدام الصراع و وقوع مواجهة عسكرية داخل القارة الأوروبية, مما حتم هذا الأمر على بعض القيادات السياسية إلى توجيه انظار تلك القوى الى مناطق جديدة خارج القارة الأوروبية من امثال بسمارك, فتحولت وجهتهم نحو القارة الافريقية, ومكنت المناطق القريبة لها جغرافيا بالسيطرة وهي بلدان المغرب العربي.

- جاء مؤتمر برلين الأول المنعقد في 1878م لحفظ السلم في اوربا, والذي تم فيه انتزاع جل الامارات التي كانت للباب العالي حق السيادة عليها, مثل بلغاريا و صربيا ورومانيا والجبل الاسود ولن يبقى نفوذ الباب العالي في منطقة البلقان الا بشكل بسيط.

- مؤتمر برلين أطال من عمر الدولة العثمانية, لكن في نفس الوقت ظهر منحى حاسم في العلاقات العثمانية الأوروبية فقد بدأت بوادر تقسيم تركة الرجل المريض تلوح في الافق, فقد كان عقد المؤتمر ينم عن انجاد الدولة العثمانية لكن باطنيا تم عقد مجموعة من الاتفاقات السرية لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية من جهة ووضع حد للقوة الروسية في قارة أوروبا.

- كان مؤتمر برلين كان عبارة عن عصارة ومزيج الاتفاقات والمؤتمرات السابقة والتي نذكر منها مؤتمر لندن وباريس وسان ستيفانو فقد كان بمثابة الضوء الاخضر ليطلق العنان للتكالب الأوربي على افريقيا عامة وعلى دول المغرب العربي خاصة ووطد أركانه في شمال أفريقيا.

فالمؤتمر يعد مؤامرة في شكل مؤتمر ، و يظهر ذلك واضح وجلي من خلال السكوت الدبلوماسي على احتلال مختلف امصار العالم العربي .

-إن جل ما نجح فيه مؤتمري برلين الاول والثاني هو دفع عجلة التكالب الاوربي على القارة الافريقية وتوطيد أركان الاستعمار بها .

فهل يا ترى تبقى تداعيات المؤتمران متواصلة الى يومنا هذا؟ هل للنتائج المتوصل اليها من المؤتمران مازالت متواصلة حالية؟ وهل يمكن أن يعيد التاريخ نفسه؟ ام يصلح الاخطاء؟ وهل حلقات المسألة الشرقية مازالت متواصلة إلى اليوم الحالي؟

وختاما يمكن القول أن موضوع الدراسة رغم أهميته البالغة في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر لم يوف حقه من الدراسة والبحث خاصة لدى الباحثين العرب و الأفارقة , ويحتاج إلى المزيد من الاهتمام والتنقيب لكشف الصورة الحقيقية لمؤتمري برلين الأول والثاني وانعكاساتهما السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية على افريقيا ودول المغرب العربي على الخصوص,وهل لهما تأثير على الساحة الدولية؟وماهي علاقتهما بمجريات الاحداث في أيامنا هذه؟

الملاحق

Enfin, après un mois de conférences et de négociations, le congrès arrêtait en 64 articles les stipulations suivantes, et les signait, le 13 juillet 1878 :

ART. 1^{er}. — La principauté de *Bulgarie* est constituée en *Principauté autonome* et tributaire du Sultan ; elle aura un gouvernement chrétien et une milice nationale.

ART. 2. — La Principauté de Bulgarie comprendra les territoires ci-après : au nord, la frontière en sera déterminée par la rive droite du Danube, depuis la frontière de Serbie jusqu'à un point à déterminer par une commission européenne, à l'est de Silistrie ; à l'est, par la mer Noire ; au sud, la frontière remontera, depuis son embouchure, le thalweg du ruisseau près duquel se trouvent les villages Hodzakioj, Selam-Kiodj, etc., etc., jusqu'à l'ancienne frontière administrative du Sandjack de Sofia, mais en laissant à la Turquie la totalité du bassin de la Suho-reka. A l'ouest, la frontière se dirigera vers le mont Crni-Vrh, en suivant la crête des Balkans. Cette délimitation sera fixée sur les lieux par une commission européenne où seront représentées les puissances signataires. Il ne pourra être élevé de fortifications dans un rayon de dix kilomètres autour de Samakow. S. M. le

Sultan pourra défendre la frontière des Balkans de la Roumélie orientale.

ART. 3. — Le prince de Bulgarie sera librement élu par la population et confirmé par la Sublime-Porte avec l'assentiment des puissances. Aucun membre des dynasties régnantes des grandes puissances européennes ne pourra être élu. En cas de vacance, la nouvelle élection se fera de même.

ART. 4. — Une assemblée de notables bulgares sera convoquée à Tirnovo, avant l'élection du prince, pour élaborer le règlement organique de la Principauté.

ART. 5. — Aucune distinction de croyances religieuses et de confessions ne pourra être opposée à personne comme motif d'exclusion ou d'incapacité relativement aux droits civils et politiques, à l'admission aux emplois publics, fonctions et honneurs, ou à l'exercice des différentes professions et industries. La liberté et la pratique extérieure de tous les cultes sont assurées, aussi bien aux Bulgares qu'aux étrangers.

ART. 6. — L'administration provisoire de la Bulgarie sera dirigée, jusqu'à l'achèvement du règlement organique, par un commissaire impérial russe ; un commissaire impérial ottoman, ainsi que les consuls des autres puissances signataires du traité, l'assisteront pour contrôler le fonctionnement du régime provisoire. En cas de dissentiment, on devra s'adresser à Constantinople, aux représentants des puissances signataires.

ART. 7. — Ce régime provisoire ne pourra durer plus de neuf mois. Lorsque le règlement organique sera terminé, on procédera immédiatement à l'élection du prince de Bulgarie. Après quoi, la nouvelle Principauté entrera en pleine jouissance de son autonomie.

ART. 8. — Les traités de commerce et de navigation, etc., etc., conclus entre les puissances étrangères et la Porte, et actuellement en vigueur, sont maintenus dans la Principauté de Bulgarie.

ART. 9. — Le montant du tribut annuel que la Bulgarie paiera à la cour suzeraine, à partir de la fin de la première année, sera établi sur le revenu moyen du territoire de la Principauté. La Bulgarie devra supporter une partie de la dette publique de l'empire ottoman sur une base d'une équitable proportion.

ART. 10. — La Bulgarie est substituée au gouvernement ottoman dans ses charges et obligations envers les compagnies des chemins de fer se trouvant sur le territoire bulgare.

ART. 11. — L'armée ottomane ne séjournera plus en Bulgarie. Toutes les anciennes forteresses seront rasées aux frais de la Principauté, dans le délai d'un an.

* Le Princ A.-M. QUROUSSOW, RÉSUMÉ HISTORIQUE DES PRINCIPAUX TRAITÉS DE PAIX CONCLUS ENTRE LES PUISSANCES EUROPÉENNES Depuis le Traité de Westphalie (1648) jusqu'au Traité de Berlin (1878), IMPRIMERIE DE CHARLES HERISSEY, 1884, pp 360.361.

ART. 12. — Les propriétaires musulmans ou autres résidant hors de la Principauté pourront conserver leurs immeubles en les affermant, ou en les faisant administrer par des tiers.

ART. 13. — Il est formé, au sud des Balkans, une province qui prendra le nom de *Roumélie orientale*, laquelle restera placée sous l'autorité politique et militaire directe du Sultan, avec une autonomie administrative; elle aura un Gouverneur-Général chrétien.

ART. 14. — La Roumélie orientale est limitée au nord et au nord-ouest par la Bulgarie.

ART. 15. — Le Sultan aura le droit de pourvoir à la défense des frontières de terre et de mer de cette province.

ART. 16. — Le Gouverneur-Général aura le droit d'appeler les troupes ottomanes en cas urgent. Dans cette éventualité, la Porte devra justifier de cette urgence aux représentants des puissances à Constantinople.

ART. 17. — Le Gouverneur-Général sera nommé par le Sultan, avec l'assentiment des puissances, et pour une durée de cinq ans.

ART. 18. — Dans un délai de trois mois, la commission européenne, d'accord avec la Porte ottomane, devra déterminer l'organisation de la Roumélie.

ART. 19. — Jusqu'à l'achèvement de la nouvelle organisation, la commission européenne sera chargée, d'accord avec la Porte, d'administrer les finances de la province.

ART. 20. — Comme dans tout l'empire ottoman, les traités, conventions et arrangements internationaux sont applicables à la Roumélie orientale, ainsi que la liberté religieuse en faveur de tous les cultes.

ART. 21. — Les droits et obligations de la Sublime-Porte concernant les chemins de fer pour la Roumélie sont maintenus intégralement.

ART. 22. — L'effectif du corps d'occupation russe en Bulgarie et dans la Roumélie orientale n'excèdera pas cinquante mille hommes, et sera entretenu aux frais du pays occupé. La durée de l'occupation est fixée à neuf mois, à dater de l'échange des ratifications.

ART. 23. — La Porte s'engage à appliquer scrupuleusement dans l'île de Crète le règlement organique de 1868.

ART. 24. — En cas de désaccord entre la Porte et la Grèce sur la rectification des frontières, les grandes puissances se réservent d'offrir leur médiation.

ART. 25. — Les provinces de *Bosnie* et d'*Herzégovine* seront occupées et administrées par l'Autriche.

ART. 26. — L'indépendance du *Monténégro* est reconnue par la Porte et par les puissances.

ART. 27. — Même stipulation pour le Monténégro que pour la Bulgarie, dans l'article 5.

ART. 28. — Les nouvelles frontières du Monténégro sont déterminées. (Voy. la nouvelle carte du Monténégro.)

ART. 29. — Antivari et son littoral sont annexés au Monténégro. Ce port et toutes les eaux du Monténégro resteront fermés aux bâtiments de guerre de toutes les nations. Les fortifications entre le lac et le littoral, sur le territoire monténégrin, seront rasées. La police maritime et sanitaire le long de la côte du Monténégro sera exercée par l'Autriche.

ART. 30. — Même stipulation pour le Monténégro que pour la Bulgarie dans l'article 12.

ART. 31. — Il régleme l'institution d'agents monténégrins à Constantinople.

ART. 32. — Les troupes du Monténégro ainsi que les troupes ottomanes sont tenues d'évacuer les territoires qui doivent faire retour à l'un comme à l'autre des deux pays, dans le délai de vingt jours.

ART. 33. — Le Monténégro devra supporter une partie de la dette publique ottomane, pour les nouveaux territoires qui lui sont cédés, sur une base d'une équitable proportion.

ART. 34. — Les Hautes Parties contractantes reconnaissent l'indépendance de la *Serbie*.

ART. 35. — Même stipulation que pour la Bulgarie et le Monténégro. (Voy. 5 et 27.)

ART. 36. — Les frontières de la *Serbie* sont déterminées, et son territoire est accru de plusieurs districts pris à la Turquie. (Voy. la nouvelle carte de la principauté de Serbie.)

ART. 37. — Même stipulation que dans l'article 8.

ART. 38. — Même stipulation que dans l'article 10.

ART. 39. — Même stipulation que dans l'article 12.

ART. 40. — Jusqu'à la conclusion d'un traité entre la Turquie et la Serbie, les sujets serbes seront traités suivant les principes généraux appliqués dans l'empire ottoman.

ART. 41. — Même stipulation que dans l'article 32.

ART. 42. — Même stipulation que dans l'article 33.

ART. 43. — Les Hautes Parties contractantes reconnaissent l'indépendance de la *Roumanie*.

ART. 44. — Même stipulation que dans l'article 5.

ART. 45. — La Principauté de *Roumanie* rétrocede à S. M. l'empereur

* Le Princ A.-M. QUROUSSOW, op. cit., pp. 362-363

de Russie la portion du territoire de la Bessarabie détachée de la Russie par le traité de Paris de 1856.

ART. 46. — Les îles formant le Delta du Danube, ainsi que l'île des Serpents, le Sandjack de Toulcha et le territoire situé au sud de la Dobrutch, sont réunis à la Roumanie.

ART. 47. — La commission européenne du Danube règlera la question des eaux et des pêches.

ART. 48. — Aucun droit de transit ne sera perçu sur les marchandises traversant la Roumanie.

ART. 49. — Des conventions pourront être conclues par la Roumanie pour régler les privilèges et attributions des consuls en matière de protection dans la Principauté.

ART. 50. — Même stipulation que dans l'article 40.

ART. 51. — Même stipulation que dans l'article 10.

ART. 52. — Toutes les fortifications et forteresses qui se trouvent sur le fleuve depuis les Portes-de-Fer jusqu'à ses embouchures seront rasées. Aucun bâtiment de guerre ne pourra naviguer sur le Danube, excepté les bâtiments légers destinés à la police fluviale et au service des douanes.

ART. 53. — La commission européenne du Danube, au sein de laquelle la Roumanie sera représentée, est maintenue dans ses fonctions.

ART. 54. — Une année avant l'expiration du terme fixé à la durée de la commission européenne, les puissances se mettront d'accord sur la prolongation de ses pouvoirs ou sur les modifications qu'elles jugeraient nécessaires d'y introduire.

ART. 55. — Les règlements de navigation de police fluviale, depuis les Portes-de-Fer jusqu'à Galatz, seront élaborés par la commission européenne assistée de délégués des États riverains, et mis en harmonie avec ceux qui ont été ou seraient édictés pour le parcours en aval de Galatz.

ART. 56. — Il règle l'entretien du phare placé à l'île des Serpents.

ART. 57. — Il règle l'exécution des travaux destinés à faire disparaître les obstacles à la navigation du Danube.

ART. 58. — La Sublime-Porte cède à la Russie, en Asie, les territoires d'*Ardahan*, *Kars*, *Batoum*, avec ce dernier port, ainsi que tout le territoire compris entre l'ancienne frontière russo-turque, conformément à la ligne déterminée par le traité de San-Stefano. (Voy. la carte nouvelle.)

ART. 59. — S. M. l'empereur de Russie déclare que son intention est d'ériger Batoum en port franc, essentiellement commercial.

ART. 60. — La vallée d'*Alaschkerd* et la ville de *Bayaçet*, cédées à la

Russie par l'article 19 du traité de San-Stefano, font retour à la Turquie. La Porte cède à la Perse la ville et le territoire de *Khotour*.

ART. 61. — La Sublime-Porte s'engage à réaliser, dans le plus bref délai, les réformes en Arménie.

ART. 62. — La Sublime-Porte s'engage à maintenir le principe de la liberté religieuse en lui donnant, dans tout l'empire ottoman, l'extension la plus large. Tous seront également admis, sans distinction de religion, à témoigner devant les tribunaux.

Les droits acquis à la France sont expressément réservés, et aucune atteinte ne saurait être portée au *statu quo* dans les *Lieux-Saints*. Les moines du mont Athos seront maintenus dans leurs possessions et avantages.

ART. 63. — Le traité de Paris du 30 mars 1856 ainsi que celui de Londres du 13 mars 1871, sont maintenus dans toutes celles de leurs dispositions qui n'ont pas été changées ou modifiées par les stipulations qui précèdent.

ART. 64. — Dans un délai de trois semaines, ou plutôt, si faire se peut, le présent traité sera ratifié¹.

* Le Princ A.-M. QUROUSSOW, op cit, pp, 362 363.

Grands traités politiques

1 Acte général de la conférence de Berlin de 1885

Date : 26 février 1885.

Objet : La conférence qui réunit à Berlin les représentants de 14 pays européens, de novembre 1884 à février 1885, a pour objet de régler pacifiquement les litiges relatifs aux conquêtes coloniales en Afrique. L'Allemagne, qui ne s'est pas engagée dans la politique de colonisation joue les médiateurs et plaide en faveur de la liberté du commerce et de la navigation, notamment dans le bassin du Congo et celui du Niger. L'Acte final fixe les règles de la colonisation de l'Afrique et impose le principe de l'effectivité pour reconnaître une annexion.

Au nom de Dieu Tout-Puissant,

Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse, Sa Majesté l'Empereur d'Autriche, Roi de Bohême, etc., et Roi apostolique de Hongrie, Sa Majesté le Roi des Belges, Sa Majesté le Roi de Danemark, Sa Majesté le Roi d'Espagne, le Président des États-Unis d'Amérique, le Président de la République Française, Sa Majesté la Reine du Royaume-Uni de la Grande-Bretagne et d'Irlande, Impératrice des Indes, Sa Majesté le Roi d'Italie, Sa Majesté le Roi des Pays-Bas, Grand Duc de Luxembourg, etc., Sa Majesté le Roi de Portugal et des Algarves, etc., Sa Majesté l'Empereur de toutes les Russies, Sa Majesté le Roi de Suède et Norvège, etc., et Sa Majesté l'Empereur des Ottomans,

Voulant régler, dans un esprit de bonne entente mutuelle, les conditions les plus favorables au développement du commerce et de la civilisation dans certaines régions de l'Afrique, et assurer à tous les peuples les avantages de la libre navigation sur les deux principaux fleuves africains qui se déversent dans l'océan Atlantique; désireux, d'autre part, de prévenir les malentendus et les contestations que pourraient soulever à l'avenir les prises de possession nouvelles sur les côtes de l'Afrique, et préoccupés en même temps des moyens d'accroître le bien-être moral et matériel des populations indigènes, ont résolu, sur l'invitation qui leur a été adressée par le gouvernement impérial d'Allemagne, d'accord avec le Gouvernement de la République Française, de réunir à cette fin une Conférence à Berlin, et ont nommé pour leurs plénipotentiaires, savoir :

(Suivent les désignations.)

Lesquels, munis de pleins pouvoirs, qui ont été trouvés en bonne et due forme, ont successivement discuté et adopté :

1° Une déclaration relative à la liberté du commerce dans le bassin du Congo, ses embouchures et pays circonvoisins, avec certaines dispositions connexes ;

2° Une déclaration concernant la traite des esclaves et les opérations qui, sur terre ou sur mer, fournissent des esclaves à la traite ;

3° Une déclaration relative à la neutralité des territoires compris dans le bassin conventionnel du Congo ;

4° Un acte de navigation du Congo, qui, en tenant compte des circonstances locales, étend à ce fleuve, à ses affluents et aux eaux qui leur sont assimilées, les principes généraux énoncés dans les articles 108 à 116 de l'acte final du Congrès de Vienne et destinés à régler, entre les puissances signataires de cet acte, la libre navigation des cours d'eau navigables qui séparent ou traversent plusieurs États, principes conventionnellement appliqués depuis à des fleuves de l'Europe et de l'Amérique, et notamment au Danube, avec les modifications prévues par les traités de Paris de 1856, de Berlin de 1878 et de Londres de 1871 et de 1883 ;

5° Un acte de navigation du Niger, qui, en tenant également compte des circonstances locales, étend à ce fleuve et à ses affluents les mêmes principes inscrits dans les articles 108 à 116 de l'acte final du Congrès de Vienne;

6° Une déclaration introduisant dans les rapports internationaux des règles uniformes relatives aux occupations qui pourront avoir lieu à l'avenir sur les côtes du continent africain.

Et ayant jugé que ces différents documents pourraient être utilement coordonnés en un seul instrument, les ont réunis en un Acte général composé des articles suivants :

2 Chapitre premier

Déclaration relative à la liberté de commerce dans le bassin du Congo, ses embouchures et pays circonvoisins, avec certaines dispositions connexes

Article premier.

Le commerce de toutes les nations jouira d'une complète liberté :

1° Dans tous les territoires constituant le bassin du Congo et de ses affluents. Ce bassin est délimité par les crêtes des bassins contigus, à savoir, notamment : les bassins du Niari, de l'Ogoué, du Schari et du Nil, au nord; par la ligne de faite orientale des affluents du lac Tanganyka, à l'est; par les crêtes des bassins du Zambèze et de la Logé, au sud. Il embrasse, en conséquence, tous les territoires drainés par le Congo et ses affluents, y compris le lac Tanganyka et ses tributaires orientaux ;

2° Dans la zone maritime s'étendant sur l'océan Atlantique depuis le parallèle situé par 2° 30' de latitude sud jusqu'à l'embouchure de la Logé.

La limite septentrionale suivra le parallèle situé par 2° 30' depuis la côte jusqu'au point où il rencontre le bassin géographique du Congo, en évitant le bassin de l'Ogoué, auquel ne s'appliquent pas les stipulations du présent Acte.

La limite méridionale suivra le cours de la Logé jusqu'à la source de cette rivière et se dirigera de là vers l'Est jusqu'à la jonction avec le bassin géographique du Congo ;

3° Dans la zone se prolongeant à l'est du bassin du Congo, tel qu'il est délimité ci-dessus jusqu'à l'océan Indien, depuis le 5° de latitude nord jusqu'à l'embouchure du Zambèze, au sud ; de ce point, la ligne de démarcation suivra le Zambèze jusqu'à cinq milles en amont du confluent du Shiré et continuera par la ligne de faite séparant les eaux qui coulent vers le lac

Nyassa des eaux tributaires du Zambèze, pour rejoindre enfin la ligne de partage des eaux du Zambèze et du Congo.

Il est expressément entendu qu'en étendant à cette zone orientale le principe de la liberté commerciale, les Puissances représentées à la Conférence ne s'engagent que pour elles-mêmes et que ce principe ne s'appliquera aux territoires appartenant actuellement à quelque État indépendant et souverain qu'autant que celui-ci y donnera son consentement. Les Puissances conviennent d'employer leurs bons offices auprès des gouvernements établis sur le littoral africain de la mer des Indes afin d'obtenir ledit consentement et, en tout cas, d'assurer au transit de toutes les nations les conditions les plus favorables.

Article 2.

Tous les pavillons, sans distinction de nationalité, auront libre accès à tout le littoral des territoires énumérés ci-dessus, aux rivières qui s'y déversent dans la mer, à toutes les eaux du Congo et de ses affluents, y compris les lacs, à tous les ports situés sur les bords de ces eaux, ainsi qu'à tous les canaux qui pourraient être creusés à l'avenir dans le but de relier entre eux les cours d'eau ou les lacs compris dans toute l'étendue des territoires décrits à l'article premier. Ils pourront entreprendre toute espèce de transports et exercer le cabotage maritime et fluvial, ainsi que la batellerie sur le même pied que les nationaux

Article 3.

Les marchandises de toute provenance importées dans ces territoires, sous quelque pavillon que ce soit, par la voie maritime ou fluviale ou par celle de terre, n'auront à acquitter d'autres taxes que celles qui pourraient être perçues comme une équitable compensation de dépenses utiles pour le commerce et qui, à ce titre, devront être également supportées par les nationaux et par les étrangers de toute nationalité.

Tout traitement différentiel est interdit à l'égard des navires comme des marchandises.

Article 4.

Les marchandises importées dans ces territoires resteront affranchies de droit d'entrée et de transit.

Les Puissances se réservent de décider, au terme d'une période de vingt années, si la franchise d'entrée sera ou non maintenue.

Article 5.

Toute Puissance qui exerce ou exercera des droits de souveraineté dans les territoires susvisés ne pourra y concéder ni monopole ni privilège d'aucune espèce en matière commerciale.

Les étrangers y jouiront indistinctement, pour la protection de leurs personnes et de leurs biens, l'acquisition et la transmission de leurs propriétés mobilières et immobilières et pour l'exercice des professions, du même traitement et des mêmes droits que les nationaux.

Dispositions relatives à la protection des indigènes, des missionnaires et des voyageurs, ainsi qu'à la liberté religieuse.

Article 6.

Toutes les Puissances exerçant des droits de souveraineté ou une influence dans lesdits territoires s'engagent à veiller à la conservation des populations indigènes et à l'amélioration de leurs conditions morales et matérielles d'existence et à concourir à la suppression de l'esclavage et surtout la traite des noirs ; elles protégeront et favoriseront, sans distinction de nationalités ni de cultes, toutes les institutions et entreprises religieuses, scientifiques ou charitables, créées et organisées à ces fins ou tendant à instruire les indigènes et à leur faire comprendre et apprécier les avantages de la civilisation.

Les missionnaires chrétiens, les savants, les explorateurs, leurs escortes, avoir et collections, seront également l'objet d'une protection spéciale.

La liberté de conscience et la tolérance religieuse sont expressément garanties aux indigènes comme aux nationaux et aux étrangers. Le libre et public exercice de tous les cultes, le droit d'ériger des édifices religieux et d'organiser des missions appartenant à tous les cultes ne seront soumis à aucune restriction ni entrave.

Régime postal.

Article 7.

La Convention de l'Union postale universelle, révisée à Paris le 1er juin 1878, sera appliquée au bassin conventionnel du Congo.

Les Puissances qui y exercent ou exerceront des droits de souveraineté, ou de protectorat s'engagent à prendre, aussitôt que les circonstances le permettront, les mesures nécessaires pour l'exécution de la disposition qui précède.

Droit de surveillance attribué à la Commission internationale du Congo.

Article 8.

Dans toutes parties du territoire visé par la présente déclaration où aucune Puissance n'exercerait des droits de souveraineté ou de protectorat, la Commission internationale de la navigation du Congo, instituée en vertu de l'article 17, sera chargée de surveiller l'application des principes proclamés et consacrés par cette déclaration.

Pour tous les cas où des difficultés relatives à l'application des principes établis par la présente déclaration viendraient à surgir, les gouvernements intéressés pourront convenir de faire appel aux bons offices de la Commission internationale, en lui déférant l'examen des faits qui auront donné lieu à ces difficultés.

3 Chapitre II Déclaration concernant la traite des esclaves

Article 9.

الميثاق النهائي لمؤتمر برلين

* Acte général de la conférence de Berlin 1884-1885, Publié d'après Decolonisations, instabilités et famines en Afrique: Cent ans Après la Conference de Berlin, 1885-1985: preface de Jean Ziegler Bruxelles: Solidarité socialiste, 1986, P. 27-30.

Conformément aux principes du droit des gens, tels qu'ils sont reconnus par les Puissances signataires, la traite des esclaves étant interdite, et les opérations qui, sur terre ou sur mer, fournissent des esclaves à la traite devant être également considérées comme interdites, les Puissances qui exercent ou qui exerceront des droits de souveraineté, ou une influence dans les territoires formant le bassin conventionnel du Congo, déclarent que ces territoires ne pourront servir ni de marché ni de voie de transit pour la traite des esclaves, de quelque race que ce soit. Chacune de ces Puissances s'engage à employer tous les moyens en son pouvoir pour mettre fin à ce commerce et pour punir ceux qui s'en occupent.

4 Chapitre III
Déclaration relative à la neutralité
des territoires compris dans le bassin conventionnel du Congo

Article 10.

Afin de donner une garantie nouvelle de sécurité au commerce et à l'industrie et de favoriser, par le maintien de la paix, le développement de la civilisation dans les contrées mentionnées à l'article premier et placées sous le régime de la liberté commerciale, les Hautes Parties signataires du présent Acte et celles qui y adhéreront par la suite s'engagent à respecter la neutralité des territoires ou parties de territoires dépendant desdites contrées, y compris les eaux territoriales, aussi longtemps que les Puissances qui exercent ou qui exerceront des droits de souveraineté ou de protectorat sur ces territoires, usant de la faculté de se proclamer neutres, rempliront les devoirs que la neutralité comporte.

Article 11.

Dans le cas où une Puissance exerçant des droits de souveraineté ou de protectorat dans les contrées mentionnées à l'article premier et placées sous le régime de la liberté commerciale, serait impliquée dans une guerre, les Hautes Parties signataires du présent Acte et celles qui y adhéreront par la suite s'engagent à prêter leurs bons offices pour que les territoires appartenant à cette Puissance et compris dans la zone conventionnelle de la liberté commerciale soient, du consentement de cette Puissance et de l'autre ou des autres parties belligérantes placés pour la durée de la guerre sous le régime de neutralité et considérés comme appartenant à un État non belligérant ; les parties belligérantes renonceraient, dès lors, à étendre les hostilités aux territoires ainsi neutralisés, aussi bien qu'à les faire servir de base à des opérations de guerre.

Article 12.

Dans le cas où un dissentiment sérieux, ayant pris naissance au sujet ou dans les limites des territoires mentionnés à l'article premier et placés sous le régime de la liberté commerciale, viendrait à s'élever entre les Puissances signataires du présent ou des Puissances qui y adhèreraient par la suite, ces Puissances s'engagent, avant d'en appeler aux armes, à recourir à la médiation d'une ou de plusieurs Puissances amies.

Pour le même cas, les mêmes Puissances se réservent le recours facultatif à la procédure de l'arbitrage.

3° Des droits destinés à couvrir les dépenses techniques et administratives, faites dans l'intérêt général de la navigation, y compris les droits de phare, de fanal et de balisage.

Les droits de cette dernière catégorie sont basés sur le tonnage des navires tel qu'il résulte des papiers de bord, et conformément aux règles adoptées pour le bas Danube.

Les tarifs d'après lesquels. les taxes et droits, énumérés dans les trois paragraphes précédents, seront perçus, ne comporteront aucun traitement différentiel et devront être officiellement publiés dans chaque port.

Les Puissances se réservent d'examiner, au bout d'une période de cinq ans, s'il y a lieu de réviser, d'un commun accord, les tarifs ci-dessus mentionnés.

Article 15.

Les affluents du Congo seront à tous égards soumis au même régime que le fleuve dont ils sont tributaires.

Le même régime sera appliqué aux fleuves et rivières ainsi qu'aux Lacs et canaux des territoires déterminés par l'article premier, paragraphes 2 et 3.

Toutefois les attributions de la Commission internationale du Congo ne s'étendront pas sur lesdits fleuves, rivières, lacs et canaux, à moins de l'assentiment des États sous la souveraineté desquels ils sont placés. Il est bien entendu aussi que, pour les territoires mentionnés dans l'article premier, paragraphe 3, le consentement des États souverains de qui ces territoires relèvent demeure réservé.

Article 16.

Les routes, chemins de fer ou canaux latéraux, qui pourront être établis dans le but spécial de suppléer à l'innavigabilité ou aux imperfections de la voie fluviale sur certaines sections du parcours du Congo, de ses affluents et des autres cours d'eau qui leur sont assimilés par l'article 15, seront considérés, eu leur qualité de moyens de communication, comme des dépendances de ce fleuve et seront également ouverts au trafic de toutes les nations.

De même que sur le fleuve, il ne pourra être perçu sur ces routes, chemins de fer et canaux, que des péages calculés sur les dépenses de construction, d'entretien et d'administration, et sur les bénéfices dus aux entrepreneurs.

Quant aux taux de ces péages, les étrangers et les nationaux des territoires respectifs seront traités sur le pied d'une parfaite égalité.

Article 17.

Il est instituée une Commission internationale chargée d'assurer l'exécution des dispositions du présent Acte de navigation.

Les Puissances signataires de cet Acte, ainsi que celles qui y adhéreront postérieurement pourront, en tout temps, se faire représenter dans ladite Commission, chacune par un délégué.

Article 13.

La navigation du Congo, sans exception d'aucun des embranchements ni issues de ce fleuve, est et demeurera entièrement libre pour les navires marchands, en charge ou sur lest, de toutes les nations, tant pour le transport des marchandises que pour celui des voyageurs. Elle devra se conformer aux dispositions du présent Acte de navigation et aux règlements à établir en exécution du même Acte.

Dans l'exercice de cette navigation, les sujets et les pavillons de toutes les nations seront traités, sous tous les rapports, sur le pied d'une parfaite égalité, tant pour la navigation directe de la pleine mer vers les ports intérieurs du Congo, et vice versa, que pour le grand et le petit cabotage, ainsi que pour la batellerie sur le parcours de ce fleuve.

En conséquence, sur le parcours et aux embouchures du Congo, il ne sera fait aucune distinction entre les sujets des États riverains et ceux des non riverains, et il ne sera concédé aucun privilège, exclusif de navigation, soit à des sociétés ou corporations quelconques, soit à des particuliers.

Ces dispositions sont reconnues par les Puissances signataires comme faisant désormais partie du droit public international.

Article 14.

La navigation du Congo ne pourra être assujettie à aucune entrave ni redevance qui ne seraient pas exactement stipulées dans le présent Acte. Elle ne sera grevée d'aucune obligation d'échelle, d'étape, de dépôt, de rompre charge, ou de relâche forcée.

Dans toute l'étendue du Congo, les navires et les marchandises transitant sur le fleuve ne seront soumis à aucun droit de transit, quelle que soit leur provenance et leur destination.

Il ne sera établi aucun péage maritime ni fluvial basé sur le seul fait de la navigation, ni aucun droit sur les marchandises qui se trouvent à bord des navires. Pourront seuls être perçus des taxes ou droits qui auront le caractère de rétribution pour services rendus à la navigation même, savoir :

1° Des taxes de port pour l'usage effectif de certains établissements locaux tels que quais, magasins, etc.

Le tarif de ces taxes sera calculé sur les dépenses de construction et d'entretien desdits établissements locaux, et l'application en aura lieu sans égard à la provenance des navires ni à leur cargaison ;

2° Des droits de pilotage sur les sections fluviales où il paraîtrait nécessaire de créer des stations de pilotes brevetés.

Le tarif de ces droits sera fixe et proportionné au service rendu ;

Aucun délégué ne pourra disposer de plus d'une voix, même dans le cas où il représenterait plusieurs gouvernements.

Ce délégué sera directement rétribué par son Gouvernement.

Les traitements et allocations des agents et employés de la Commission internationale seront imputés sur le produit des droits perçus conformément à l'article 14, paragraphes 2 et 3.

Les chiffres desdits traitements et allocations, ainsi que le nombre, le grade et les attributions des agents et employés, seront inscrits dans le compte rendu qui sera adressé chaque année aux gouvernements représentés dans la Commission internationale.

Article 18.

Les membres de la Commission internationale, ainsi que les agents nommés par elle, sont investis du privilège de l'inviolabilité dans l'exercice de leurs fonctions. La même garantie s'étendra aux offices, bureaux et archives de la Commission.

Article 19.

La Commission internationale de navigation du Congo se constituera aussitôt que cinq des Puissances signataires du présent Acte général auront nommé leurs délégués. En attendant, la constitution de la Commission, la nomination des délégués sera notifiée au Gouvernement de l'Empire d'Allemagne, par les soins duquel les démarches nécessaires seront faites pour provoquer la réunion de la Commission.

La Commission élaborera immédiatement des règlements de navigation, de police fluviale, de pilotage et de quarantaine.

Ces règlements, ainsi que les tarifs à établir par la Commission, avant d'être mis en vigueur, seront soumis à l'approbation des Puissances représentées dans la Commission. Les Puissances intéressées devront faire connaître leur avis dans le plus bref délai possible.

Les infractions à ces règlements seront réprimées par les agents de la Commission Internationale, là où elle exercera directement son autorité, et ailleurs par la Puissance riveraine.

Au cas d'un abus de pouvoir ou d'une injustice de la part d'un agent ou d'un employé de la Commission internationale, l'individu qui se regardera comme lésé dans sa personne ou dans ses droits pourra s'adresser à l'agent consulaire de sa nation. Celui-ci devra examiner la plainte ; s'il la trouve *prima facie* raisonnable, il aura le droit de la présenter à la Commission. Sur son initiative, la Commission, représentée par trois au moins de ses membres, s'ajoutera à lui pour faire une enquête touchant la conduite de son agent ou employé. Si l'agent consulaire considère la décision de la Commission comme soulevant des objections de droit, il en fera un rapport à son Gouvernement, qui pourra recourir aux Puissances représentées dans la Commission et les inviter à se concerter sur des instructions à donner à la Commission.

Article 20.

La Commission internationale du Congo, chargée, aux termes de l'article 17, d'assurer l'exécution du présent Acte de navigation, aura notamment dans ses attributions :

1° La désignation des travaux propres à assurer la navigabilité du Congo selon les besoins du commerce international.

Sur les sections du fleuve où aucune Puissance n'exercera des droits de souveraineté, la Commission internationale prendra elle-même les mesures nécessaires pour assurer la navigabilité du fleuve.

Sur les sections du fleuve occupées par une Puissance souveraine, la Commission internationale s'entendra avec l'autorité riveraine ;

2° La fixation du tarif de pilotage et celle du tarif général des droits de navigation prévus au deuxième et troisième paragraphes de l'article 14.

Les tarifs mentionnés au premier paragraphe de l'article 14 seront arrêtés par l'autorité territoriale dans les limites prévues audit article.

La perception de ces différents droits aura lieu par les soins de l'autorité internationale ou territoriale pour le compte de laquelle ils sont établis ;

3° L'administration des revenus provenant de l'application du paragraphe 2 ci-dessus ;

4° La surveillance de l'établissement quarantenaire établi en vertu de l'article 24 ;

5° La nomination des agents dépendant du service général de la navigation et celle de ses propres employés.

L'institution des sous-inspecteurs appartiendra à l'autorité territoriale sur les sections occupées par une Puissance, et à la Commission internationale sur les autres sections du fleuve.

La Puissance riveraine notifiera à la Commission internationale la nomination des sous-inspecteurs qu'elle aura institués, et cette Puissance se chargera de leur traitement.

Dans l'exercice de ses attributions, telles qu'elles sont définies et limitées ci-dessus, la Commission internationale ne dépendra pas de l'autorité internationale.

Article 21.

Dans l'accomplissement de sa tâche, la Commission internationale pourra recourir, au besoin, aux bâtiments de guerre des Puissances signataires de cet Acte et de celles qui y accéderont à l'avenir, sous toute réserve des instructions qui pourraient être données aux Commandants de ces bâtiments par leurs gouvernements respectifs.

Article 22.

Les bâtiments de guerre des Puissances signataires du présent Acte qui pénètrent dans le Congo sont exempts du paiement des droits de navigation, prévus au paragraphe 3 de l'article 14 ; mais ils acquitteront les droits éventuels de pilotage ainsi que les droits de port, à moins

que leur intervention n'ait été réclamée par la Commission internationale ou ses agents, aux termes de l'article précédent.

Article 23.

Dans le but de subvenir aux dépenses techniques et administratives qui lui incombent, la Commission internationale instituée par l'article 17 pourra négocier en son nom propre des emprunts exclusivement gagés sur les revenus attribués à ladite commission.

Les décisions de la Commission tendant à la conclusion d'un emprunt devront être prises à la majorité des deux tiers des voix. Il est entendu que les gouvernements représentés à la Commission ne pourront, en aucuns cas, être considérés assumant aucune garantie, ni contractant aucun engagement ni solidarité à l'égard desdits emprunts, à moins de conventions spéciales conclues par eux à cet effet.

Le produit des droits spécifiés au troisième paragraphe de l'article 14 sera affecté par priorité au service des intérêts et à l'amortissement desdits emprunts, suivant les conventions passées avec les prêteurs.

Article 24.

Aux embouchures du Congo, il sera fondé, soit par l'initiative, des Puissances riveraines, soit par l'intervention de la Commission internationale, un établissement quarantenaire qui exercera le contrôle sur les bâtiments, tant à l'entrée qu'à la sortie.

Il sera décidé plus tard, par les Puissances, si, et dans quelles conditions, un contrôle sanitaire devra être exercé sur les bâtiments dans le cours de la navigation fluviale.

Article 25.

Les dispositions du présent Acte de navigation demeureront en vigueur en temps de guerre. En conséquence, la navigation de toutes les nations, neutres ou belligérantes, sera libre, en tout temps, pour les usages du commerce sur le Congo, ses embranchements, ses affluents et ses embouchures, ainsi que sur la mer territoriale faisant face aux embouchures de ce fleuve.

Le trafic demeurera également libre, malgré l'état de guerre, sur les routes, chemins de fer, lacs et canaux mentionnés dans les articles 15 et 16.

Il ne sera apporté d'exception à ce principe qu'en ce qui concerne le transport des objets destinés à un belligérant et considérés, en vertu du droit des gens, comme articles de contrebande de guerre.

Tous les ouvrages et établissements créés en exécution du présent Acte, notamment les bureaux de perception et leurs caisses, de même que le personnel attaché d'une manière permanente au service de ces établissements, seront placés sous le régime de la neutralité et, à ce titre, seront respectés et protégés par les belligérants.

qualité de moyens de communication, comme des dépendances de ce fleuve et seront également ouverts au trafic de toutes les nations.

De même que sur le fleuve, il ne pourra être perçu sur ces routes, chemins de fer et canaux, que des péages calculés sur les dépenses de construction, d'entretien et d'administration, et sur les bénéfices dus aux entrepreneurs.

Quant au taux de ces péages, les étrangers et les nationaux des territoires respectifs seront traités sur le pied d'une parfaite égalité.

Article 30.

La Grande-Bretagne s'engage à appliquer les principes de la liberté de navigation énoncés dans les articles 26, 27, 28, 29, en tant que les eaux du Niger, de ses affluents, embranchements et issues, sont ou seront sous sa souveraineté ou son protectorat.

Les règlements qu'elle établira pour la sûreté et le contrôle de la navigation seront conçus de manière à faciliter autant que possible la circulation des navires marchands.

Il est entendu que rien dans les engagements ainsi pris ne saurait être interprété comme empêchant ou pouvant empêcher la Grande-Bretagne de faire quelques règlements de navigation que ce soit, qui ne seraient pas contraires à l'esprit de ces engagements.

La Grande-Bretagne s'engage à protéger les négociants étrangers de toutes les nations faisant le commerce dans les parties du cours du Niger qui sont ou seront sous sa souveraineté ou son protectorat, comme s'ils étaient ses propres sujets, pourvu toutefois que ces négociants se conforment aux règlements qui sont ou seront établis en vertu de ce qui précède.

Article 31.

La France accepte sous les mêmes réserves et en termes identiques les obligations consacrées dans l'article précédent, en tant que les eaux du Niger, de ses affluents, embranchements et issues, sont ou seront sous sa souveraineté ou son protectorat.

Article 32.

Chacune des autres Puissances signataires s'engage de même, pour le cas où elle exercerait dans l'avenir des droits de souveraineté ou de protectorat sur quelque partie des eaux du Niger, de ses affluents, embranchements et issues

Article 33.

Les dispositions du présent Acte de navigation demeureront en vigueur en temps de guerre. En conséquence, la navigation de toutes les nations neutres ou belligérantes sera libre en tout temps pour les usages du commerce sur le Niger, ses embranchements et affluents, ses embouchures et issues, ainsi que sur la mer territoriale faisant face aux embouchures et issues de ce fleuve.

Le trafic demeurera également libre, malgré l'état de guerre, sur les routes, chemins de fer et canaux mentionnés dans l'article 29.

6 Chapitre V Acte de navigation du Niger

Article 26.

La navigation du Niger, sans exception d'aucun des embranchements ni issues de ce fleuve, est et demeurera entièrement libre pour les navires marchands, en charge ou sur lest, de toutes les nations, tant pour le transport des marchandises que pour celui des voyageurs. Elle devra se conformer aux dispositions du présent Acte de navigation et aux règlements à établir en exécution du même Acte.

Dans l'exercice de cette navigation, les sujets et les pavillons de toutes les nations seront traités, sous tous les rapports, sur le pied d'une parfaite égalité, tant pour la navigation directe de la pleine mer vers les ports du Niger, et vice versa, que pour le grand et le petit cabotage, ainsi que pour la batellerie sur le parcours de ce fleuve.

En conséquence, sur tout le parcours et aux embouchures du Niger, il ne sera fait aucune distinction entre les sujets des États riverains et ceux des non riverains, et il ne sera concédé aucun privilège exclusif de navigation, soit à des sociétés ou corporations quelconques, soit à des particuliers.

Ces dispositions sont reconnues par les Puissances signataires comme faisant désormais partie du droit public international.

Article 27.

La navigation du Niger ne pourra être assujettie à aucune entrave ni redevance basée uniquement sur le fait de la navigation.

Elle ne subira aucune obligation d'échelle, d'étape, de dépôt, de rompre charge, ou de relâche forcée.

Dans toute l'étendue du Niger, les navires et les marchandises transitant sur le fleuve ne seront soumis à aucun droit de transit, quelle que soit leur provenance ou leur destination.

Il ne sera établi aucun péage maritime ni fluvial basé sur le seul fait de la navigation, ni aucun droit sur les marchandises qui se trouvent à bord des navires. Pourront être seuls perçus des taxes ou droits qui auront le caractère de rétribution pour services rendus à la navigation même. Les tarifs de ces taxes ou droits ne comporteront aucun traitement différentiel.

Article 28.

Les affluents du Niger seront à tous égards soumis au même régime que le fleuve dont ils sont tributaires.

Article 29.

Les routes, chemins de fer ou canaux latéraux qui pourront être établis dans le but spécial de suppléer à l'innavigabilité ou aux imperfections de la voie fluviale sur certaines sections du parcours du Niger, de ses affluents, embranchements et issues, seront considérés, en leur

Il ne sera apporté d'exception à ce principe qu'en ce qui concerne le transport des objets destinés à un belligérant et considérés, en vertu du droit des gens, comme articles de Contrebande de guerre.

7 Chapitre VI
Déclaration relative aux conditions essentielles à remplir pour que des occupations nouvelles sur les côtes du continent africain soient considérées comme effectives

Article 34.

La Puissance qui, dorénavant, prendra possession d'un territoire sur les côtes du Continent africain situé en dehors de ses possessions actuelles, ou qui, n'en ayant pas eu jusque-là, viendrait à en acquérir, et de même la Puissance qui y assumera un protectorat, accompagnera l'acte respectif d'une notification adressée aux autres Puissances signataires du présent Acte, afin de les mettre à même de faire valoir, s'il y a lieu, leurs réclamations.

Article 35.

Les Puissances signataires du présent Acte reconnaissent l'obligation d'assurer, dans les territoires occupés par elles, sur les côtes du continent africain, l'existence d'une autorité suffisante pour faire respecter les droits acquis et, le cas échéant, la liberté du commerce et du transit dans les conditions où elle serait stipulée.

8 Chapitre VII
Dispositions générales

Article 36.

Les Puissances signataires du présent Acte général se réservent d'y Introduire ultérieurement et d'un commun accord les modifications ou améliorations dont l'utilité serait démontrée par l'expérience.

Article 37.

Les Puissances qui n'auront pas signé le présent Acte général pourront adhérer à ses dispositions par un acte séparé.

L'adhésion de chaque Puissance est notifiée, par la voie diplomatique, au Gouvernement de l'Empire d'Allemagne, et par celui-ci à tous les États signataires ou adhérents.

Elle emporte de plein droit l'acceptation de toutes les obligations et l'admission à tous les avantages stipulés par le présent Acte général.

Article 38.

Le présent Acte général sera ratifié dans un délai qui sera le plus court possible et qui, en aucun cas, ne pourra excéder un an.

Il entrera en vigueur pour chaque Puissance à partir de la date où elle l'aura ratifié.

En attendant, les Puissances signataires du présent Acte général s'obligent à n'adopter aucune mesure qui serait contraire aux dispositions dudit Acte.

Chaque Puissance adressera sa ratification au Gouvernement de l'Empire d'Allemagne, par les soins de qui il en sera donné avis à toutes les autres Puissances signataires du présent.

Les ratifications de toutes les Puissances resteront déposées dans les archives du Gouvernement de l'Empire d'Allemagne. Lorsque toutes les ratifications auront été produites, il sera dressé acte du dépôt dans un protocole qui sera signé par les représentants de toutes les Puissances ayant pris part à la Conférence de Berlin et dont une copie certifiée sera adressée à toutes ces puissances.

En foi de quoi, les Plénipotentiaires respectifs ont signé le présent Acte général et y ont apposé leur cachet.

Fait à Berlin, le vingt-sixième jour du mois de février mil huit cent quatre-vingt-cinq.

Signe : V. BISMARCK, BUSCH, V. KUSSEROW, SZECHENYI, Comte AUGUSTE VON DER STRATEN PONTHOZ, Baron LAMBERMONT, E. VIND, Comte DE BENOMAR, JOHN A. KASSON, H. S. SANFORD, ALPH. DE COURGEL, EDWARD B. MALAY, LAUNAY, F.-P. VAN DER HOEVEN, Marquis de PENAFIEL, H. DE SERPA PIMENTEL, Comte P. KAPNIST, GILLIS BILDT.

الميثاق النهائي لمؤتمر برلين.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

أولاً: المصادر:

1. باللغة العربية:

1- القرآن الكريم.

2- الوثائق:

- وثائق الكتاب الأزرق البريطاني دار: مؤتمر الآستانة ١٨٨٢ وثائق مطوية من الاحتلال الإنجليزي لقناة السويس، ترجمة وتعليق وتقديم: د. عبد الرؤوف عمرو، تصدير حلمى النمنم الكتب والوثائق القومية دار الوثائق القومية وحدة البحوث الوثائقية.

3- المصادر:

- الاسكندرى عمر، حسين سليم: تاريخ أوروبا الحديثة آثار حضارتها، ج 2، مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر، 1922.

- أوغلي عائشة عثمان: والدي السلطان عبد الحميد الثاني، تر: صالح سعداوي صالح، ط1، دار البشير للنشر والتوزيع، الأردن، 1991.

- فريدبك مُجد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: احسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981.

- كامل مصطفى: المسألة الشرقية، الطبعة الأولى، مصر سنة ١٨٩٨.

- يلماز أوزتونا: موسوعة تاريخ الأمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 629-1341\1922-1231 م، تر: عدنان محمود سلمان، م3، ط1، الدار العربية للموسوعات، 2019.

- ابن منظور: لسان العرب، المجلد الأول (دار صادر، بيروت، د.س).

2. باللغة الأجنبية:

- Benoit Brunswik: Le traité de Berlin / Annoté et commenté, PARIS, 1878.

- Claude Roosens ,Les Relations Internationales De 1815 A Nos Jour, bruylant-academia, Belgique, 2001.

- Jürgen Osterhammel, « Colonialisme » et « Empires coloniaux », Labyrinthe [En ligne], 35 | 2010 (2), mis en ligne le 27 juillet 2012, consulté le 30 avril 2019.

- Duk of Argyll: The Eastern Question, vol 2.
- Ancien Diplomate: L'Empire ottoman 1839-1877, L'Angleterre et la Russie dans la question d'Orient, Paris, E. Dentu Libraire editeur 1877.
- Bertrand Bareilles: Le Rapport Secret Sur Le Congrès de Berlin: Adressé a la S. Porte Karathéodorypasha par premier plénipotentiaire ottoman, Paris, 1919
- Brunshwighenri : le partage de l'Afrique noire, Flammario, 1971,
- E. L. Woodward: The congress of Berlin, 1878, H.M. Stationery Off, London, 1920.
- George Padmare , Panafricanisme Ou Communisme ? La Prochaine Lutte Pour l'Afrique , 1960.
- Henry Daniel Funk, Aspects of Europe and diplomacy since 1878.
- Henry Fraser Munro: The Berlin Congress, Government Printing Office, Washington, 1918.
- Jean Claude Allain la conférence de Berlin sur l'Afrique (1884-1885) l'Afrique noire Depuis la conférence de Berlin.
- Jean Ziegler, Décolonisation Instabilités Et Famines En Afrique, 100 Ans Après La Conférence De Berlin , Solidarité Socialiste
- Keith, Arthur Berriedale, The Belgian Congo and the Berlin act, Oxford: At the Clarendon Press, 1919.
- Le prince A M Quroussow, Resume Historique des traités de paix conclus, imprimerie de Charles Herissey, 1884.
- Lucius Hudson Holt, Alexander Wheeler Chilton : The History-
- M. Hakan Yavuz . Peter Sluglett: War and Diplomacy The Russo-Turkish War of 1877-1878 and the Treaty of Berlin, Utah Series in Middle East Studies THE UNIVERSITY OF UTAH PRESS Salt Lake City.

- of Europe from 1862 to 1914: From the Accession of Bismarck to the Outbreak of the Great War, New York, 1917.

ثانيا: المراجع:

1. باللغة العربية:

- 1- أوليفر جونرولاند: موجز تاريخ إفريقيا، ج3، تر: دولت أحمد صادق، مر: مُجَّد السيد غلاب، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- 2- ألبير أدوا بواهن: تاريخ إفريقيا العام في ظل السيطرة الاستعمارية (1880-1935)، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، 1998 .
- 3- إسماعيلي مُجَّد أمين: جوانب من الغزو الفكري المعاصر، مطبعة فضالة، المغرب، (د ت ن).
- 4- باري مُجَّد فاضل علي: المسلمون في غرب إفريقيا (تاريخ وحضارة)، بيروت، دار الكتب العلمية، 1971.
- 5- بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دزائر إنفو، الجزائر، 2013.
- 6- بوعزيز يحيى: تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين و يليه -الإستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا و آسيا و جزر المحيط، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009 .
- 7- جوزيف ابستيان: دوتكفيل المرشد إلى الديمقراطية، تر: سمية ممدوح الشامي، القاهرة 2010.
- 8- حاطوم نور الدين: تاريخ القرن التاسع عشر في أوربة والعالم، ج2، دار الفكر بدمشق سورية، ط1.
- 9- حافظ صلاح الدين: صراع القوى الأوربية حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص
- 10- حجر جمال محمود: من قضايا التاريخ الأوربي في القرنين (19 و20)، دار المعرفة الجامعية، 2003.
- 11- حلمي محروس إسماعيل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوفات الجغرافية الى قيام الوحدة الإفريقية، ج، 1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004 .
- 12- حمدان جمال: إستراتيجية الاستعمار والتحرر، دار الشروق، بيروت، ط، 1، 1983.
- 13- حمدي محمود: الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، دار المعارف، القاهرة 1998.
- 14- دريفوسفرنسوا جورج وآخرون: أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا، ت: حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت وباريس، 1995.
- 15- دسوقي ناهد ابراهيم: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 16- دونالد كواترت: الدولة العثمانية، 1700-1922م، تر: أيمن أرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.
- 17- ذهني إلهام مُجَّد علي: بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث، مكتبة الانجلو مصرية، 2009.

- 18- رجب حراز: بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971 .
- 19- زاهر رياض: إستعمار أفريقيا، الدار القومية للطباعة، مصر، 1965.
- 20- س هوارد: أشهر الرحلات في غرب إفريقيا، تر: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، ج 1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1996 .
- 21- سليمان حسن سيد: ظاهرة الاستعمار في إفريقيا والعالم العربي، مجلة دراسات إفريقية، المركز الإسلامي الخرطوم، ع 2 أبريل 1986.
- 22- صلاح الدين حافظ: صراع القوى الأوربية حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة، الكويت.
- 23- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: المسلمون والاستعمار الاوربي في افريقيا ،عالم المعرفة، الكويت، 1998.
- 24- (.....)دراسات في تاريخ غرب افريقيا.
- 25- عبدالله عبد الرزاق إبراهيم ، شوقي عطا الله الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الإسكندرية ، القاهرة، مصر، 1998.
- 26- عمر عبد العزيز عمر: التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 2007 .
- 27- غربي الغالي: دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1916-1288) ، ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011 .
- 28- فرج الله درر سمعان بطرس: العلاقات الدولية السياسية في العشرين (1890-1918) ، ج1، ط1، مكتب الأنجلو مصرية، 1974.
- 29- قوزي مُجَّد علي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
- 30- (.....): العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2002.
- 31- كيريربوجوزيف: تاريخ إفريقيا السوداء، تر: يوسف شلب الشام، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ، سوريا، 1994، .
- 32- موجل فرنسوا شارل : تاريخ العلاقات الدولية في القرنين 19 و 20 ، تر: شفيق محسن، دار الهلال ، بيروت 2010.
- 33- نصار ممدوح، وهبان أحمد: التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى (1815-1991)، قسم العلوم السياسية ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- 34- هريدي صلاح أحمد: أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية.

- 35- هريدي فرغلي علي تسن: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، العلم والإيمان للنشر، الإسكندرية، ط 1 ، 2008.
- 36- هويدي مصطفى علي: "نظرة إلى الإستعمار الأوروبي الحديث"، مجلة كليات التربية 12، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2008.
- 37- سا قلييف، ج، فاسلييف: موجز تاريخ إفريقيا، تع، أمين الشريف، دار الطباعة الحديثة.
- 38- حسين نجلاء عدنان، جاسم فاضل منصور: تاريخ أوروبا الحديث 1879-1914 2018.
- 39- رزق محمد محي الدين: إفريقيا و حوض النيل، ط 2، مطبعة عطايا باب الخلق، مصر، 1934.
- 40- رفاعي عبد العزيز: مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، ط 1، مكتبة القاهرة الحديثة، 1970.
- 41- رويبر مانتيران: تاريخ الدولة العثمانية، ج2، تر: بشير السباعي ، ط 1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، باريس ، 1992.
- 42- زوزوعبد الحميد: تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م
- 43- سليم محمد السيد: تطور السياسة الدولية في القرن 19 و 20 ، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر ، 2002.
- 44- طقوس محمد سهيل: تاريخ العثماني من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2013.
- 45- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)، دار المعرفة الجامعية، 2000م.
- 46- فليجة أحمد نجم الدين: إفريقيا دراسة عامة واقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 47- مؤلف مجهول: موسوعة الثقافة التاريخية و الأثرية و الحضارية العرب و الاستعمار الأوروبي في إفريقيا، م، 3 دار الفكر العربي، مصر، 2008 .
- 48- نصار ممدوح، وهبان أحمد: التاريخ الدبلوماسي (العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1991-1850)، النشر والتوزيع الإلكتروني.
- 49- نوار عبد العزيز سليمان ، النعيني عبد العزيز : تاريخ أوروبا المعاصرة من الثورة الفرنسية إلى غاية الحرب العالمية الثانية، بيروت لبنان.
- 50- هاشمي إياد علي : تاريخ أوروبا الحديث ، ط 1، دار الفكر عمان ،الأردن 2010.
- 51- هربرت فيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث، 1789-1950 ترجمة: أحمد نجيب هاشم ، وديع الضبع، دارالمعارف، القاهرة 1984.
- 52- ياغي إسماعيل: العالم العربي في التاريخ الحديث، الرياض ،مكتبة العبيكان، 1997.

53- يحيى جلال : التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى ،المكتبة الجامعية ، الاسكندرية، مصر، د.ت.

2. باللغة الأجنبية:

- A.A.duboahen, histoire général de l'afrique sous domination coloniale(1880-1935) t7, Unesco/nea, paris 1987.
- Guy Pervillé, « Qu'estceque la colonisation », Revue d'histoiremoderne et contemporaine, Tome XXII, (juillet-septembre 1975).
- Albert MEMMY, portrait du colonisé, éd- Payot, Paris, 1973.
- Henri Brunschwing , le partage de l'Afrique noire, Ed:Flamario, 1971
- Oliver, Ronald and J, D. Fage and G,N. Sanderson. the Cambridge History. From 1870 To1905, Vol 06, Cambridge Universitypress, 1985.

3. المجلات والجرائد:

1- الأنباري نجم عبد الأمير:مؤتمر برلين (1884-1885) والصراع الاوربي على القارة الافريقية ، مجلة لكلية الآداب ،العدد 95 .

4. الموسوعات والأطالس:

- 1- رؤوف سلامة موسى:موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم،المستقبل،بيروت، لبنان.2002،
- 2- المنجد في اللغة والأعلام،دار دمشق،بيروت، لبنان 2003،.
- 3- نخبة من الأكاديميين: موسوعة تاريخ العلاقات بين العالم الإسلامي و الغرب،اشراف: سمير سليمان، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية. المعاونةالثقافية - طهران - ايران، ط1 .
- 4- سنو عبد الرؤوف :العلاقات الروسية العثمانية (1878-1687)مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية ج 4 ، ع 80-79 ، تاريخ العرب و العالم ، بيروت 1985 ،

فهرس المحتويات:

رقم الصفحة	العنوان
7	مقدمة
11	الفصل الأول: الأوضاع والظروف العامة خلال القرن 19م
13	المبحث الأول: الحركة الإستعمارية ودوافعها.
18	المبحث الثاني : الأوضاع الأوربية خلال القرن التاسع عشر.
26	المبحث الثالث: الأوضاع في إفريقيا.
30	الفصل الثاني: مؤتمر برلين الأول وإنعكاساته
32	المبحث الأول: ظروف وأسباب المؤتمر
37	المبحث الثاني: مجريات الأحداث والمقررات
40	المبحث الثالث: نتائج مؤتمر برلين وتغير السياسة الأوربية الإستعمارية
45	الفصل الثالث: مؤتمر برلين الثاني 1884-1885
47	المبحث الأول: الظروف والأسباب
53	المبحث الثاني: مجريات الأحداث
57	المبحث الثالث: نتائج وإنعكاسات المؤتمر
61	الخاتمة
	الملاحق
	قائمة المصادر والمراجع
	فهرس المحتويات
	الملخص

الملخص

هدف هذا البحث إلى دراسة التنافس الإستعماري على بلدان المغرب العربي من خلال مؤتمري برلين الأول (1878م) ومؤتمر برلين الثاني (1884-1885م)، وهذا من خلال التعرف على المسألة الشرقية والتي كانت أخطر الأزمات التي شهدتها القرن التاسع عشر، فعلى إثر التطور الذي شهدته القارة الأوربية، ظهرت الحركة الاستعمارية التي كان لها العديد من الدوافع، ولتأخذ الشرعية الدولية أخذت في عقد سلسلة من المؤتمرات لذلك والتي كان منها مؤتمر برلين الأول سنة 1878م والذي كان بمثابة الضوء الأخضر للانطلاق نحو المستعمرات خاصة في بلدان المغرب العربي، ليأتي وفي مرحلة ثانية مؤتمر برلين الثاني (1884-1885م) ليوطد أركان القوى الاستعمارية ويعطي الحركة الشرعية الدولية للحركة الاستعمارية في بلدان المغرب العربي خاصة والقارة الأفريقية عامة، اتبع الباحث المنهج التاريخي الوصفي التحليلي والمقارن بعد جمع المعلومات من المصادر والمراجع والقيام بعملية التحليل وتفسيرها ومناقشتها تم الخروج من خلالها بنتائج وتوصيات ضمننت نهاية البحث، قد خلص البحث إلى العديد من النتائج من بينها اختلال التوازن بين العالم العربي الاسلامي والغرب سببه عدم مواكبة التطورات العلمية جعل منه فريسة سهلة المنال، والسبب الذي عقد من أجله مؤتمر برلين الأول 1878م كان سببه دراسة الازمة البلقانية ليتحول الى تكتل من أجل شرعية الاستعمار، اما مؤتمر برلين الثاني (1884-1885م) عقد لمعالجة المشكلة الكونغولية ليتطور ويصبح مؤتمر تنظيم عملية تقسيم القارة الإفريقية والتكالب الاستعماري عيها.

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالدراسات العلمية في هذا الجانب لكشف الوجه الحقيقي للغرب بالاعتماد على الوثائق التاريخية والمخطوطات.

الكلمات المفتاحية: المسألة الشرقية، الحركة الاستعمارية، مؤتمر برلين، الشرعية الدولية الثورة الصناعية، المشكلة الكونغولية.

Abstact

The aim of this research is to study the colonial competition over the countries of the Arab Maghreb through the first Berlin conferences (1878) and the second Berlin conference (1885-1884), and this is done by identifying the eastern issue, which was the most serious crisis in the nineteenth century, following the development it witnessed European continent The colonial movement emerged that had many motives, and in order to take international legitimacy, it took to hold a series of conferences for that, including the first Berlin Conference in 1878, which served as a green light for launching towards colonies, especially in the countries of the Maghreb, to come, in a second phase, the second Berlin Conference (1885-1884) to consolidate the pillars of the colonial powers It gives the international legitimacy movement to the colonial movement in the countries of the Arab Maghreb in particular and the African continent in general. The researcher followed the historical, descriptive, analytical and comparative approach after collecting information from sources and references and carrying out the process of analysis, interpretation and discussion. It came out with results and recommendations that ensured the end of the research. The research concluded many results. Among them is the imbalance between the Arab-Islamic world and the West caused by not keeping pace with scientific developments, which made it an easy prey

The reason for which the first Berlin conference was held in 1878 was caused by studying the Balkan crisis in order to turn it into a bloc for the legitimacy of colonialism. As for the second Berlin Conference (1885-1884), it was held to address the Congolese problem in order to develop and become a conference organizing the process of dividing the African continent and the colonial struggle against it.

The reason for which the first Berlin conference was held in 1878 AD was caused by studying the Balkan crisis in order to turn it into a bloc for the legitimacy of colonialism. As for the second Berlin Conference (1885-1884 AD), it was held to address the Congolese problem in order to develop and become a conference organizing the process of dividing the African continent and the colonial struggle against it.

The study recommended the need to pay attention to scientific studies in this aspect to reveal the true face of the West based on historical documents and manuscripts.

Keywords: the eastern question, the colonial movement, the Berlin Conference, international legitimacy, the industrial revolution, the Congolese problem.